



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير - البيضا -

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي على القوة الشرائية للدينار الجزائري دراسة قياسية للفترة (1990-2021)

من إعداد الطالبتين:

بن موسى فاطمة الزهرة

مسعودي سهام

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	رئيسا
مداني حسبية	أستاذ محاضر	مشرفا
الاسم واللقب	الرتبة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات و أعاننا على إتمام هذا العمل بعد أن سافرنا لنضع النقاط على الحروف ونكشف ما وراء ستار العلم والمعرفة فهاهي ثمار عملنا قد أينعت وحن قطافها.

هذه كلماتنا المبعثرة نهمس بها في أذن كل من سيفتح هذه المذكرة لينهل معها ما يشاء ويشتهي وينقد كل ما يرفض وابتغي.

هي أيضا كلمات شكر إلى كل من حثنا وغرس فينا الأمل و الإرادة إلى كل من الأستاذة المشرفة "مداني حسيبة" وجميع الأساتذة، إلى جميع من ساعدنا من قريب أو بعيد.

جزاكم الله خيرا

إهداء

ما أجمل أن يجود المرء بأغلى ما لديه والأجمل أن يهدي الغالي للأغلى.

هاهي ذي ثمرة جهدي أجنيتها اليوم هي هدية أهديتها إلى:

والدي الغالي حفظه الله؛

أمي العزيزة أطال الله عمرها؛

جميع إخوتي و أخواتي وأصدقائي؛

وإلى جميع من ساندني في إنجاز هذا العمل.

سهام

إهداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله

إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي إلى والدتي العزيزة

إلى من ساندني و يسر لي الصعاب إلى إخوتي وأخواتي

وأصدقائي

إلى أساتدتي وأهل الفضل على الذين غمروني بالحب و التقدير

والنصيحة والتوجيه والإرشاد

إلى كل هؤلاء أهديتهم هذا العمل المتواضع؛ سائلة المولى عز

وجل أن ينفعنا به وميدان بتوفيقه.

فاطمة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي على معدلات التضخم كمحدد داخلي للقوة الشرائية للدينار الجزائري بالتركيز على المتغيرات التالية والممثلة في معدل عرض النقود، معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ومسر صرف الدينار مقابل الدولار وأخيرا معدلات البطالة خلال الفترة (1990-2021) بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات الاقتصادية الممثلة للاقتصاد الكلي لها تأثير على معدلات التضخم ومنه على القوة الشرائية للدينار الجزائري، ويبقى المعروض النقدي وسعر الصرف من أهم المحددات التي تؤثر على التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، وعلى الحكومة الجزائرية العمل على ضبطه من خلال سياسات مالية ونقدية ملائمة، دون إغفال إلزامية تنوع هيكل الإنتاج والتخلص من التبعية الريعية للاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: معدلات التضخم؛ العرض النقدي؛ نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ سعر الصرف؛ معدلات البطالة.

ABSTRACT:

This study aims to attempt to measure the impact of some macroeconomic indicators on inflation rates as an internal determinant of the purchasing power of Algerian dinars by focusing on the following variables, such as the rate of money supply, the rate of growth of GDP and the rate of exchange of dinars against the dollar and finally the unemployment rates during the period (1990-2021) based on the distributed self-decline model of time slowing (ARDL).

The study found that the economic variables representing the macroeconomic economy have an impact on inflation rates and on the purchasing power of Algerian dinars. monetary supply and exchange rate remain among the most important determinants affecting Algeria's inflation during the study period, The Algerian Government should ensure that it is regulated through appropriate fiscal and monetary policies economy ", without losing sight of the obligation to diversify the production structure and eliminate the rent dependence of the Algerian economy.

Keywords: inflation rates; money supply; rate of growth of GDP; rate of exchange; the unemployment rates.

الصفحة	قائمة المحتويات
	الآية القرآنية
	الشكر
	الإهداء
	الملخص باللغة العربية والانجليزية
VI	قائمة المحتويات
XI	قائمة الأشكال والجداول
X	قائمة الملاحق
أ-ت	المقدمة
30-1	الفصل الأول: الإطار النظري للقوة الشرائية وعلاقتها بمؤشرات الاقتصاد الكلي
5	تمهيد
6	المبحث الأول: مفهوم مؤشرات الاقتصاد الكلي
6	المطلب الأول: الناتج المحلي الاجمالي
6	أولاً: نشأة الناتج المحلي الاجمالي
7	ثانياً: أنواع الناتج المحلي الاجمالي
8	ثالثاً: قياس الناتج المحلي الاجمالي
9	رابعاً: أهمية الناتج المحلي الاجمالي

قائمة المحتويات

10	المطلب الثاني: التضخم
10	أولاً: تعريف التضخم
11	ثانياً: أسباب التضخم
14	ثالثاً: أنواع التضخم
15	رابعاً: آثار التضخم
17	المطلب الثالث: البطالة
17	أولاً: تعريف البطالة
17	ثانياً: أنواع البطالة
19	ثالثاً: أسباب البطالة
20	رابعاً: آثار البطالة
21	المطلب الثالث: سعر الصرف
21	أولاً: تعريف سعر الصرف
22	ثانياً: أنواع سعر الصرف
23	رابعاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
25	المبحث الثاني: ماهية القوة الشرائية للعملة
25	المطلب الأول: تعريف القوة الشرائية للعملة
26	المطلب الثاني: قياس القوة الشرائية للعملة
26	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على القوة الشرائية

28	المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة
28	المطلب الأول: الدراسات الأجنبية
27	المطلب الثاني: الدراسات المحلية
29	خلاصة الفصل الأول
60-30	الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لقياس تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على القوة الشرائية للدينار الجزائري
31	تمهيد
32	المبحث الأول: مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر
32	المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر
33	أولا: أسباب تباطؤ معدلات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر
35	ثانيا: واقع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر
41	المطلب الثاني: التضخم في الجزائر
41	أولا: أسباب التضخم في الجزائر
43	ثانيا: أنواع التضخم في الجزائر
44	ثالثا: معدلات التضخم في الجزائر
47	رابعا: آثار التضخم في الجزائر
48	المطلب الثالث: البطالة في الجزائر
48	أولا: تطور البطالة في الجزائر

قائمة المحتويات

49	ثانيا: اسباب البطالة في الجزائر
53	ثالثا: خصائص البطالة في الجزائر
55	رابعا: الاجراءات المتخذة من طرف الدولة للتخفيف من حدة البطالة
57	المطلب الرابع: سعر الصرف في الجزائر
57	أولا: التطورات الحديثة لسعر الصرف في الجزائر
60	ثانيا: الاجراءات المتخذة من طرف الدولة لتحسين سعر الصرف في الجزائر
61	المبحث الثاني: القوة الشرائية للدينار الجزائري
61	المطلب الأول: اسباب انخفاض قيمة الدينار الجزائري
62	أولا: السياسة النقدية
63	ثانيا: تنامي سوق الصرف الموازي
64	ثالثا: التضخم
65	المطلب الثاني: الآثار السلبية لانخفاض القوة الشرائية
66	المطلب الثالث: الاصلاحات المقترحة للحد من تدهور القوة الشرائية للدينار الجزائري
65	أولا: الإصلاحات على المدى القصير
67	ثانيا: الإصلاحات على المدى المتوسط والطويل
71	المبحث الثالث: قياس أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي على القوة الشرائية للدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2021)
71	المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات المعتمدة في الدراسة

قائمة المحتويات

72	المطلب الثاني: المنهجية القياسية المستخدمة
72	أولاً: اختبار جذر الوحدة (استقرارية السلاسل الزمنية)
73	ثانياً: تكوين نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج ARDL
73	ثالثاً: اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL:
75	رابعاً: مقدرات معلمات الأجل الطويل
76	خامساً: تقدير معلمات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ
77	سادساً: دراسة صلاحية نموذج ARDL
79	خلاصة الفصل الثاني
80	الخاتمة
85	قائمة المراجع
92	الملاحق

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول و الأشكال :

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
71	نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي_فولر ADF	1
73	نتائج اختبار فترات الإبطاء المتلى	2
73	نتائج اختبار الحدود BOUNDS TEST	3
74	مقدرات معلمات الأجل الطويل	4
75	مقدرات معلمات الأجل القصير ومقدرة تصحيح الخطأ	5
76	نتائج فحص بواقي النموذج	6

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
11	اثار ارتفاع الطلب الكلي على مستويات الأسعار (حالة التشغيل الكامل).	1
12	نظرية دفع التكاليف للأسعار	2
13	نظرية التسارع	3
15	انواع التضخم حسب حدته	4
32	منحنى تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)	5

قائمة الجداول و الأشكال

47	تطور معدلات التضخم (مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك) في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)	6
	منحنى تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)	7
48	منحنى تطور سعر الصرف مقابل الدولار خلال الفترة (1990-2021)	8
59		

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
95	اختيار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج	1
95	اختبار الحدود للنماذج	2
95	نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج	3
96	نتائج اختبار عدم ثبات التباين النموذج	4
96	نتائج اختبار الارتباط الخطي النموذج	5
96	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	6
97	متغيرات الدراسة	7

مقدمة

يعد الاقتصاد الكلي احد أهم فروع الاقتصاد يهتم بدراسة النشاط الاقتصادي على مستوى رقعة جغرافية معينة خلال مجال زمني معين، يتم فيه الاهتمام بدراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية التي تتيح مجالا لتقييم أداء اقتصاد البلد المعني بين فترة وأخرى أو مقارنته بباقي الاقتصاديات سواء من حيث الناتج المحلي الإجمالي أو معدل البطالة أو معدل التضخم إلى غير ذلك من المؤشرات، وباعتبار الجزائر ضمن الدول النامية التي تسعى لتحقيق تنمية شاملة لمختلف الميادين، باشرت الى تجسيد سيادتها من خلال استرجاع امتياز الاصدار النقدي لذا ظهرت الوحدة النقدية الوطنية "الدينار الجزائري" مجسدة بموجب القانون 64-11 المؤرخ في 10 افريل 1964، غير ان تفكك هيكل الاقتصاد الجزائري و تبعيته المفرطة للمتغيرات الخارجية و خاصة الريعية تجعله اقتصادا ريعيا بامتياز، مع الاخذ بعين الاعتبار وجود سوق موازية هامة تتغذى من النظام النقدي الغير المتحكم فيه.

ان تعثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر وعدم تحقيقها للاقلاع الاقتصادي المنشود الذي يرجع بالأسباب الى ظروف التنمية الداخلية غير الموازية الى الوضعية غير المتكافئة التي تحتلها الجزائر في النظام الاقتصادي العالمي، انعكست على قيمة القوة الشرائية للدينار الجزائري داخليا (معدل التضخم) و خارجيا (سعر الصرف) وكذا المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

بحيث تؤدي هذه الأخيرة دورا هاما في التأثير على القوة الشرائية للعملة التي تتركز عليها المعاملات المالية بين الأفراد وكذا الحياة الاقتصادية العامة. حيث يعتبر تحليل تأثير المؤشرات الاقتصادية الكلية عملا مهما يبرز لنا حساسية القوة الشرائية للدينار الجزائري لمختلف هذه المؤشرات حتى يمكننا معرفة مدى استجابة القوة الشرائية في الجزائر للظروف السائدة حاليا والمتوقعة مستقبلا لأخذ الاحتياطات اللازمة من اجل تحسين مستوى القوة الشرائية للدينار الجزائري.

إشكالية الدراسة:

ومن هنا تكمن إشكالية الدراسة في:

ما مدى تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على القوة الشرائية للدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من (1990-2021) ؟

وبغية الإلمام بمجثيات الموضوع، حاولنا تجزئة الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي ؟
 - ما مفهوم القوة الشرائية للعملة ؟
 - كيف تؤثر مؤشرات الاقتصاد الكلي على القوة الشرائية للدينار الجزائري ؟
- فرضيات الدراسة:** تنطلق الدراسة من فرضيات أساسية وهي:

- القوة الشرائية للدينار الجزائري تنخفض مع مرور السنين؛
- ترتبط القوة الشرائية للدينار الجزائري بمجموعة من المؤشرات أهمها: الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، والبطالة وسعر صرف الدينار الجزائري؛
- الناتج المحلي الإجمالي يعتبر أكثر المؤشرات تأثيرا على القوة الشرائية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث من كونه أحد أهم المجالات الاقتصادية التي تعنى بالقوة الشرائية محرك السوق والمعاملات الاقتصادية لذا وجب دراستها لتحسينها خاصة في ظل الظروف التي يشهدها الاقتصاد الجزائري من تحولات عميقة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى:

- التعرف على بعض مفاهيم مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- إعطاء صورة واضحة عن العلاقات التي تربط مختلف المؤشرات بالقوة الشرائية وهذا من خلال قياس شدة الارتباط بين المتغير التابع (القوة الشرائية) والمتغيرات المستقلة (المؤشرات).

حدود الدراسة:

من الناحية المكانية، تناولت الدراسة دولة الجزائر ، أما عن حدود الدراسة زمنيا فقد حاولنا توسيع فترة الدراسة لتمتد على طول الفترة (1990-2021) بمعطيات سنوية.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تبعنا لطبيعة الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري ، وذلك عند التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع . وكذا المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي و ذلك لتحليل العلاقة بين مفاهيم الدراسة .
و اعتماد المراجع و المصادر المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة، وكذا المعطيات و المعلومات.

هيكل البحث:

يتكون العمل الذي نحن بصدد تقديمه من مقدمة وخاتمة وفصلين ففي **الفصل الأول** من خلال ثلاثة مباحث قمنا بدراسة الإطار النظري الذي تطرقنا في المبحث الأول منه للمفاهيم العامة لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي والمبحث الثاني استعرضنا فيه لعموميات حول القوة الشرائية للعملة ولأهم العوامل المؤثرة فيها، أما المبحث الثالث فتطرقنا من خلاله إلى عرض بعض الدراسات السابقة المحلية والأجنبية.

أما **الفصل الثاني** ينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث استعرض المبحث الأول تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق من خلاله إلى عرض تطور القوة الشرائية للدينار الجزائري خلال الفترة محل الدراسة، وأخيرا في المبحث الثالث فتم تخصيصه للدراسة القياسية لأثر مؤشرات الاقتصاد الكلي على القوة الشرائية للدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2021)

ننهي هذه الدراسة بخاتمة عامة كحوصلة لأهم النتائج المتوصل إليها، وتتضمن الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، وكذا أهم الآفاق التي يمكن من خلالها توسيع نطاق البحث.

الفصل الأول

الإطار النظري للقوة

الشرائية للعملة وعلاقتها

بمؤشرات الاقتصاد الكلي

تمهيد:

تسعى معظم دول العالم إلى تحسين القوة الشرائية لعملتها بصفقتها الركيزة الأساسية للمعاملات المالية التي تساهم بنسبة كبيرة في النمو الاقتصادي. إذ أن هناك عدة عوامل تؤثر على استقرار القوة الشرائية تتمثل في المؤشرات الثلاث الرئيسية للاقتصاد الكلي وهي: الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم ومعدل البطالة. و على هذا الأساس قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مؤشرات الاقتصاد الكلي .

المبحث الثاني: ماهية القوة الشرائية للعملة.

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفهوم مؤشرات الاقتصاد الكلي

يشمل الاقتصاد الكلي مجموعة متنوعة من المفاهيم والمتغيرات، لكن هناك ثلاث موضوعات مركزية لبحوث الاقتصاد الكلي. ترتبط نظريات الاقتصاد الكلي عادة بمؤشرات هي: الناتج المحلي الإجمالي، التضخم والبطالة. وعلى هذا السياق سنتطرق في هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي:

أحد أبرز الإحصائيات وأكثرها أهمية هو الناتج المحلي الإجمالي أو GDP، حيث تقوم حكومات الدول والوكالات الدولية وخبراء الاقتصاد باتخاذ كمقياس لأداء النمو الاقتصادي.

أولاً: نشأة وتعريف الناتج المحلي الإجمالي:

1- نشأة الناتج المحلي الإجمالي:

ابتكر ويليام بيتي مفهوماً بسيطاً للناتج المحلي الإجمالي ليهاجم ملاك الأراضي الذين فرضوا ضرائب غير عادلة أيام الحرب بين الهولنديين والبريطانيين بين عامي 1654 و1676. طور تشارلز ديفنانت هذه الطريقة أكثر في عام 1695. كان سيمون كوزنتس أول من طور المفهوم الحديث للناتج المحلي الإجمالي في تقرير له مرسل إلى الكونغرس عام 1934، حذر فيه من استخدام هذا المقياس لقياس الرفاهية. بعد مؤتمر بروتن وودز عام 1944، أصبح الناتج المحلي الإجمالي الأداة الرئيسية في قياس اقتصاد أي بلد. في ذلك الوقت كان الناتج الوطني الإجمالي تقديراً مفضلاً، وكان مختلفاً عن الناتج المحلي الإجمالي من حيث أنه يقيس إنتاج المواطنين داخل وطنهم وخارجه. كان الانتقال من الناتج الوطني الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة عام 1991، بعد معظم الدول الأخرى كان الدور الذي لعبته قياسات الناتج المحلي الإجمالي في الحرب العالمية الثانية مهماً للقبول السياسي اللاحق لقيم الناتج المحلي الإجمالي على أنها دالة على التنمية والتقدم الوطني. ولعبت وزارة التجارة في الولايات المتحدة دوراً هاماً في عهد ميلتون جلابرت حيث جسدت أفكار كوزنتس في المؤسسات. أصبح الناتج المحلي الإجمالي عاملاً عام 1993 عندما اعتمدته الصين وسيلة لقياس الأداء الاقتصادي. قبل ذلك كانت الصين تعتمد على نظام المحاسبة الوطني المستوحى من الماركسية.¹

1علي عبد الوهاب نجما، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار الدولية للكتاب، الإسكندرية، 2004، ص:36.

2- الناتج المحلي الإجمالي:

كثيرا ما نقرأ و نسمع في وسائل الإعلام أو التقارير الاقتصادية عن مصطلح الناتج المحلي الإجمالي و المعروف اختصارا ب GDP أي Gross Domestic Product حيث أصبح هذا المؤشر يستخدم على نطاق واسع لمعرفة مدى تطور الوضع الاقتصادي لأي دولة ما بين عام و آخر أو عبر مدى زمني محدد. يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه قيمة السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها من قبل المواطنين والتي تدخل في إنتاج سلع أخرى، في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة. ويعرف أيضا انه عبارة عن قيمة السلع والخدمات المباعة في السوق والتي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة.

من خلال هذه التعاريف نستنتج إن الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة السوقية للسلع النهائية ويعني عدم احتساب قيمة السلع الوسيطة في حساب الناتج لكونه احتسبت ضمن قيمة المنتج النهائي ولضمان عدم التكرار. 1

ثانيا: أنواع الناتج المحلي الإجمالي

1- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي/النقدي Nominal GDP:

يتم احتساب القيمة النقدية للسلع والخدمات (الناتج المحلي الإجمالي) بالأسعار الجارية في السوق، خلال فترة زمنية معينة كمحصلة مجموع إجمالي كميات الإنتاج من السلع والخدمات على مستوى الاقتصاد المحلي مضروبا في الأسعار الخاصة بكل منهما أو ما يعرف بالأسعار الجارية. من ثم يأخذ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الاعتبار التغيرات المستمرة في الأسعار التي تحدث نتيجة التقلبات التي تطرأ على السوق، لذلك لا يعكس الناتج المحلي الإجمالي الاسمي التغيير الحقيقي في الناتج، لأنه ببساطة عند ارتفاع الأسعار سوف يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بسبب الزيادة في الأسعار وليس بسبب زيادة ما تم إنتاجه محليا من السلع و الخدمات.

2- الناتج المحلي الحقيقي Real GDP:

يشير إلى إجمالي ما يشتريه المجتمع من سلع و خدمات منتجة محليا خلال فترة زمنية معينة بناء على سعر مرجعي يتم احتسابه وفقا لسنة مرجعية يتم الاعتماد عليها لباقي السنوات ، حيث يتم تثبيت الأسعار لسنة مرجعية يتم الاتفاق عليها لاحتساب الناتج الحقيقي لدولة ما، وتسمى سنة الأساس. 2

1 عبد الحكيم كراجه، و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2001، ص 16

2 احمد فريد مصطفى ، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 121

لذلك يعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مؤشرا جيدا لقياس معدل النمو الاقتصادي لأنه يعكس الكمية الحقيقية التي تم إنتاجها في أي دولة دون تأثير تقلبات الأسعار، أي بدون تضليل الناتج عن تغيرات الأسعار.

ثالثا: قياس الناتج المحلي الإجمالي:

توجد ثلاث طرق أساسية لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة وهي:

1- احتساب الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنتاج:

يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنتاج وفقا للقطاعات الاقتصادية المكونة له. تركز هذه الطريقة على جانب العرض الكلي في الاقتصاد، و يتم من خلالها حساب الفرق بين مجموع قيم الإنتاج النهائي من السلع والخدمات لكل وحدات الإنتاج العاملة في اقتصاد ما، و قيمة السلع والخدمات الوسيطة المستخدمة في ذلك الإنتاج، ومن ثم نحصل في هذه الحالة على ما يسمى بالقيمة المضافة لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية التي تمثل في مجموعها الناتج المحلي الإجمالي¹.

وفقا لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة المتبع في غالبية الدول العربية، ينقسم النشاط الاقتصادي لعدة قطاعات بما يشمل الزراعة والصيد والصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية والتشييد والنقل والمواصلات وتجارة الجملة والتجزئة وخدمات الضيافة مثل المطاعم والفنادق ... الخ.

2- احتساب الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق:

من جهة أخرى يمكن كذلك حساب الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق التي يتكون منها، تركز هذه الطريقة على جانب الطلب الكلي. يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق وفق المعادلة التالية:

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق = [إجمالي الاستهلاك المحلي + إجمالي الاستثمار المحلي + صافي الصادرات (إجمالي الصادرات من السلع والخدمات مطروحا منها إجمالي قيمة الواردات من السلع والخدمات)]²

وذلك يشمل البنود التالية:

-إجمالي الاستهلاك المحلي: ويشمل بندين يتمثلان في:

-إجمالي الاستهلاك الخاص: الذي يمثل مجموع ما تم إنفاقه من قبل الأسر والشركات لشراء السلع والخدمات المختلفة المنتجة محليا بغرض استهلاكها؛

1 إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيق، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2006، ص. 97 .

2 صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص 69

-إجمالي الاستهلاك العام : يمثل مجموع ما تم إنفاقه بواسطة الحكومة لشراء السلع والخدمات التي تستهلكها ذاتيا، وباقي بنود الإنفاق الجاري الحكومي.

-إجمالي الاستثمار المحلي: ويشمل الإنفاق بغرض تمويل المشاريع مثل إنشاء مصنع لإنتاج سلعة معينة أو شركة لنقل وشحن السلع، أو ما ينفقه المنتجون لشراء أصول ثابتة مثل المعدات المستخدمة في الإنتاج، أو تنفيذ مشروعات للبنية الأساسية ذلك يشمل الحكومة ومؤسسات قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص (الاستثمار العام والخاص).

-صافي الصادرات : (صادرات السلع و الخدمات مطروحا منها الواردات من السلع والخدمات)

3- احتساب الناتج المحلي الإجمالي حسب الدخل :

يتم كذلك احتساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال محصلة جمع كافة العوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج المختلفة (العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم) التي أسهمت في توليد الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة 1.

رابعا: أهمية الناتج المحلي الإجمالي:

للناتج المحلي الإجمالي أهمية تتمثل أساسا في:

- الناتج المحلي الإجمالي يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة غالبا سنة؛
- الناتج المحلي الإجمالي يلخص ما تحصلت عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي؛
- الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه لتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية ، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية؛
- الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق، يمكن من معرفة توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسية والمستهدفة؛
- تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي لإجراء التنبؤات الاقتصادية الهامة لمتخذي القرارات؛
- يمكن استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة بشكل تقريبي؛
- استخدامه كمؤشر للمقارنة بين الدول من ناحية تحديد مستوى الأداء الاقتصادي للدولة.²

1 صالح خصاونة، مرجع سابق ، ص 70.

2 هيثم الزغبى، حسن أبو الزيد، الاقتصاد الكلي أسس و مبادئ، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة، عام ، 2000، ص: 37.

المطلب الثاني: مفهوم التضخم

يمثل التضخم أحد الأمراض الاقتصادية والاجتماعية، التي تعبت في جسد الاقتصاد القومي وتحدث فيه اختلالات سيئة، وقد انتشر هذا المرض في عدد كبير من دول العالم، واشتدت الموجات التضخمية خاصة في السبعينيات من هذا القرن حتى تحولت إلى ظاهرة عالمية انشغلت بدراستها العقول الاقتصادية، بغية الوصول إلى حلول لإيقاف هذا الخطر الزاحف وتلافي آثاره السيئة.

أولاً: تعريف التضخم

نجد أنصار النظرية النقدية عرفوا التضخم بأنه كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار¹. بمعنى انه كلما زادت كمية النقود المتداولة في السوق بمعدل أكبر من نمو الناتج القومي الحقيقي كلما زادت الأسعار بالتالي حدث التضخم وهذا ما توضحه المعادلة التالية لفيشر:

$$P = MV/T \Leftrightarrow MV = P \cdot T$$

أي الزيادة في M تؤدي إلى الزيادة في P حيث:

M كمية النقود المتداولة؛

V سرعة التداول وهي ثابتة؛

P المستوى العام للأسعار؛

T حجم المعاملات وهو ثابت في الأمد القصير.

كما عرف أنصار نظرية الدخل والإنفاق بأنه:"الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عنه فجوة بين السلع الحاضرة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق"².

وعرف أنصار نظرية العرض والطلب التضخم "هو زيادة الطلب التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج" أو هو "زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل"³.

1غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2003، ص : 32 .

2مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 2003 ، ص 33.

3غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص: 20 .

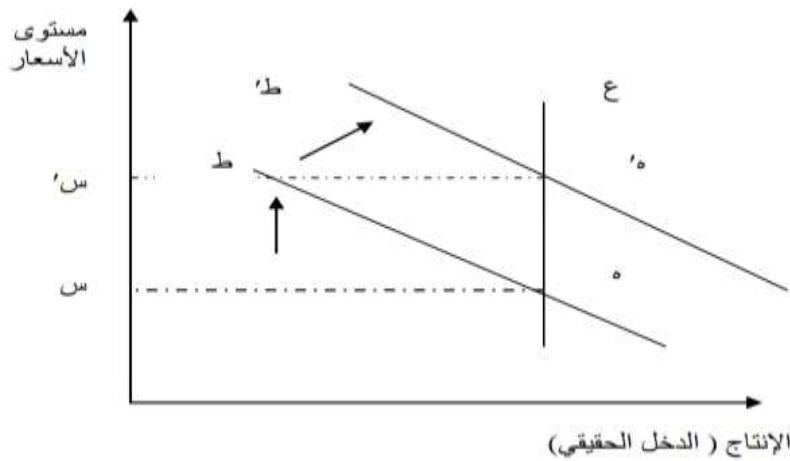
ثانيا: أسباب التضخم :

لقد تعددت النظريات التي تفسر أسباب حدوث التضخم، وهذا نظرا لتعدد الأفكار حول مفهومه، ومن تلك النظريات ما يلي:

1- النظريات التي تؤكد على جانب الطلب الكلي :

يفترض أصحاب هذه النظرية في تفسيرهم لظاهرة التضخم، هو زيادة الطلب بنسبة تفوق نسبة الزيادة في العرض، وهذا يعني الإفراط في كمية السلع والخدمات المطلوبة وقصور الإنتاج عن تلبية هذا الطلب وهذا عند الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار¹. ويمكن توضيح التضخم الناتج عن زيادة الطلب بالشكل:

الشكل رقم(1): آثار ارتفاع الطلب الكلي على مستويات الأسعار (حالة التشغيل الكامل).



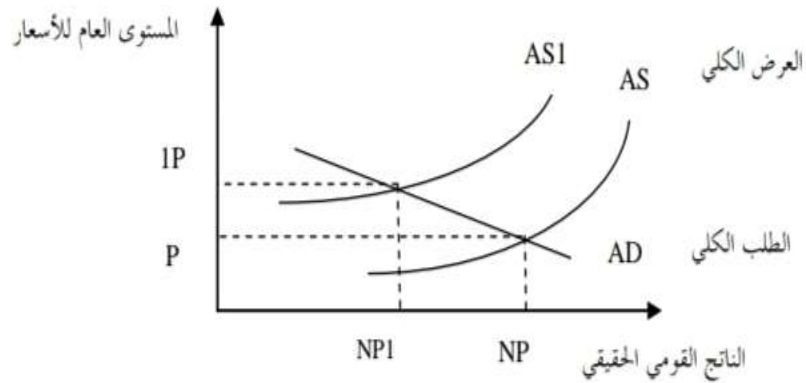
المصدر : محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص: 155. يلاحظ من خلال الشكل منحنى (ع) والذي يمثل الكميات المعروضة يأخذ شكل عمودي وهذا نظرا لعدم مرونة الإنتاج في حالة التشغيل التام ، وإذا كان منحنى (ط) يعبر عن الكميات المطلوبة وبالتالي يتحقق التوازن في النقطة (ه)، وفي حالة انتقال منحنى الطلب بسبب زيادة الطلب إلى الأعلى من ط الى ط' ، تظهر ما تسمى الفجوة التضخمية ه ه'، والتي تعكس فائض النفقات الكلية على العرض الكلي وبما أن العرض الكلي لا يمكن أن يرتفع مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار حتى يتساوى العرض مع الطلب .

1محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص: 154

2- النظريات التي تؤكد على جانب العرض والتكاليف :

إن أصحاب هذه النظرية يرجعون أسباب التضخم إلى جانب العرض حيث يعود ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والمتمثلة في ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية أو المستوردة أو إلى ارتفاع الأجور بسبب ضغط النقابات العمالية، وهذا ما يدفع بالمنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم وهكذا ... الخ . ويمكن توضيح هذه النظرية من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (2): نظرية دفع التكاليف للأسعار



المصدر: نزار سعد الدين العيسي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص: 201.

من خلال الشكل بأن ارتفاع تكاليف الإنتاج يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي AS إلى AS^1 مع بقاء الطلب الكلي ثابتا ، فترتفع الأسعار من P إلى P^1 وينخفض الناتج القومي من NP إلى NP^1 فترتفع معدلات البطالة مع ارتفاع الأسعار.

3- نظرية التسارع :

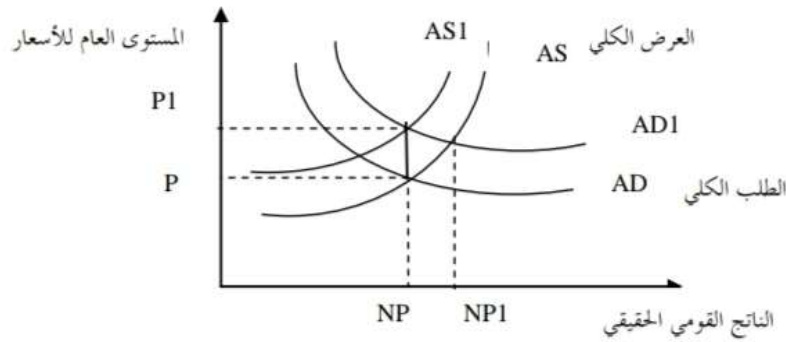
حيث تقوم هذه النظرية بالجمع بين نظرية العرض والطلب معا في تفسير ظاهرة التضخم، مع إعطاء أهمية خاصة للعاملين 1:

- السياسة النقدية والمالية للحكومة في التأثير على جانب الطلب؛
- توقعات الأسعار في التأثير على ارتفاع الأجور وبالتالي على جانب العرض.

ولشرح هذه النظرية نعتمد على الشكل التالي:

1 نزار سعد الدين العيسي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001 ، ص: 203.

الشكل رقم (3): نظرية التسارع



المصدر : نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001 ص: 203.

في الشكل السابق نفترض أن الاقتصاد في حالة توازن عند النقطة تساوي العرض مع الطلب، وحيث يكون الناتج القومي الحقيقي NP والأسعار P فإذا كان مستوى الإنتاج NP يعطي معدلات البطالة أعلى مما ترغب فيه الدولة أو المجتمع فإنها تلجأ إلى استخدام سياسة نقدية ومالية توسعية لزيادة الطلب الكلي والإنفاق الكلي إلى AD^1 مما يساعد على تخفيض البطالة عندما يزداد الناتج إلى NP^1 إلا أن انخفاض معدلات البطالة لا بد أن ترافقه توقعات زيادة في الأسعار مما يدعو نقابات العمال إلى المطالبة بزيادة الأجور لما يتناسب مع توقعاتهم للزيادة بالأسعار عند التفاوض على تحديد العقود، وهذا بالإضافة إلى ما تسببه توقعات ارتفاع الأسعار من زيادة في أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانتقال منحنى العرض من AS إلى AS^1 ، فينخفض الناتج القومي إلى مستواه السابق PN ولكن بمستوى أسعار أعلى P^1 .

4- النظريات الهيكلية:

وينشأ هذا النوع من التضخم لسببين:

- انعدام مرونة الأجور والأسعار وكونها مستعصية على الانخفاض فالأجور في كثير من الدول لا يمكن تخفيضها عن حد معين، كما أن كثير من المنتجات لا يتحدد سعرها وفق آلية العرض والطلب بل يتحدد على ضوء تكاليف الإنتاج مع إضافة هامش ربح، و منه إذا حصل انخفاض مفاجئ في الطلب لا يؤدي لخفض الأسعار بل يتقلص الإنتاج وتخفيض العرض.¹

1 محمد احمد الافندي، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012، ص 290.

• تغير بنية الطلب فمثلا إذا زاد الطلب على منتجات معينة وانخفض الطلب على منتجات أخرى ففي هذه الحالة سوف ترتفع الأجور وأسعار المنتجات الأولى دون أن تنخفض في المنتجات الأخرى.

رابعا: أنواع التضخم :

ينقسم التضخم الى أربعة أنواع هي¹:

1- التضخم المتدرج أو الزاحف:

يتمثل هذا النوع من التضخم في الارتفاع البطيء للأسعار حيث لا يكون هذا الارتفاع عنيف إذ تشير الأبحاث والدراسات الاقتصادية أن هذا النوع من التضخم هو ظاهرة عامة تخضع لها مختلف دول العالم، قد ينجم هذا النوع من التضخم بسبب الطلب أو التكاليف.

2- التضخم الماشي:

عندما يكون الارتفاع مستمر للأسعار في حدود 5 إلى 10 % سنويا، يجب الحد منه لأنه يوجد شيء من الخطورة، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة.

3- التضخم الراكض :

في هذا الصنف تكون نسبة ارتفاع الأسعار أكبر بكثير من سابقه مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1993-1979-1974، حيث ارتفعت الأسعار بنسب 26%، 25%، و 19% على الترتيب.

4- التضخم الجامح (المفرط):

يحدث هذا النوع من التضخم عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن، قد تصل فيها إلى حدود 40% أو 60% حتى 200% و تتوقف فيه النقود كمستودع للقيم، فإذا استمر هذا الوضع سوف يؤدي إلى انهيار النظام النقدي و تنهار معه قيمة الوحدة النقدية ، كما حدث في ألمانيا سنة 1921 و 1923².

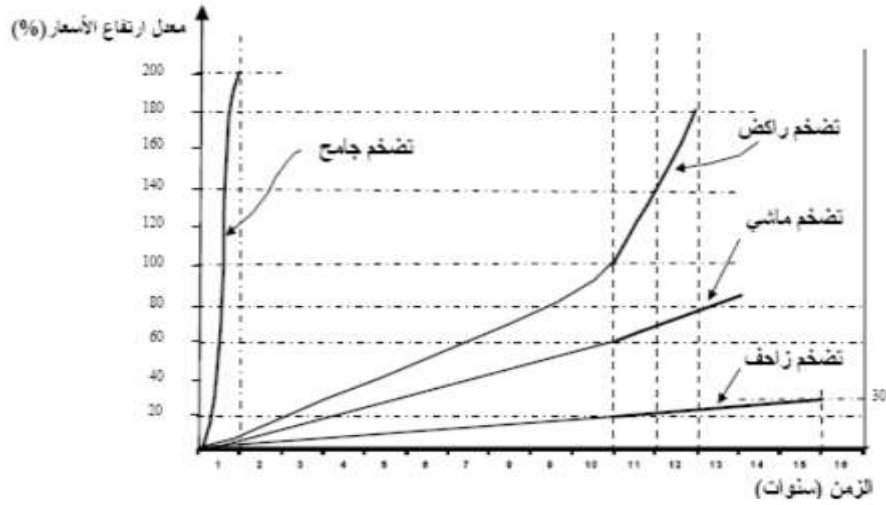
حيث يقترن هذا النوع من التضخم بالحروب و عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.

والشكل الموالي يلخص الأنواع المختلفة للتضخم:

1فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جدة، 2014، ص،ص 259/258.

2حري محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2006، ص: 163.

الشكل رقم (4): أنواع التضخم حسب حدته



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: قواعد، نظم، نظريات، سياسات مؤسسات نقدية، مطبعة النخلة، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص: 216.

خامسا: آثار التضخم

يخلف التضخم آثار اقتصادية واجتماعية كثيرة نذكر منها:

1- آثار اقتصادية

يخلف التضخم آثار اقتصادية كثيرة نذكر¹:

- أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يترتب على التضخم ارتفاع أسعار المنتجات المحلية الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المنتجة محليا الشيء الذي يؤدي إلى تقليص صادراتها وزيادة وارداتها، والتي تعمل على تقليص حصيلة الدولة من النقد الأجنبي وهذا ما يحدث عجز في الميزان التجاري، الذي بدوره يفاقم العجز في ميزان المدفوعات.

- أثر التضخم على العملة:

إن الارتفاع المستمر للأسعار يفقد النقود وظيفتها الأساسية والمتمثلة في كونها مستودع للقيمة، مما ينجر عنه اهتزاز ثقة الأفراد في العملة الوطنية ويتجهون إلى تحويلها إلى ذهب والعملات الأجنبية المستقرة أو شراء العقارات والسلع الأخرى دون ميلهم إلى ادخارها.

1 محمود حسين الوادي ، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق، ص : 161.

- اثر التضخم على الادخار والاستثمار والاستهلاك:

إن الارتفاع المستمر للأسعار يدفع الأفراد إلى التوجه كل دحوهم إلى الاستهلاك للمحافظة على الاستهلاك، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض الادخار الذي يضعف المقدرة على تمويل المشاريع الاستثمارية، ومنه تؤدي إلى إضعاف عملية التنمية الاقتصادية.

- اثر التضخم على أسعار الفائدة:

لتفادي خسارة المقرضون (الدائنون) وتشجيعهم على تقديم الأموال أو مدخراتهم إلى المؤسسات المالية، فإنه يجب أن يؤخذ معدل التضخم المتوقع في تحديد سعر الفائدة أي يجب إضافة علاوة التضخم إلى الفائدة على أموال المقرضون ومن هنا يجب التفرقة بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، حيث يحسب معدل الفائدة الحقيقي الذي يتحصل عليه المقرض وفقا لمعادلة فيشر:

$$r = i - f$$

حيث:

r معدل الفائدة الحقيقي؛

i معدل الفائدة الاسمي؛

f معدل التضخم.

2: آثار اجتماعية :

- يترتب على التضخم ظلم اجتماعي لأصحاب الدخل الثابتة كالمقاعددين وحملة السندات في حين يستفيد أصحاب الدخل المتغيرة من تجار ومنتجين؛
- يزيد التضخم من الفجوة و التفاوت في توزيع الدخل والثروات ويخلق موجة من التوتر والتدمير الاجتماعي مما يعيق عجلة التنمية الاقتصادية¹.
- هجرة أصحاب الكفاءات والمؤهلات العلمية وهذا نظرا لارتفاع الأسعار التي تؤدي إلى تدهور الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة مما يدفعهم للهجرة إلى الخارج بحثا عن دخل أعلى، وهذا ما يفقد الدولة طاقات وكفاءات بشرية هائلة .
- تفشي الرشوة والفساد الإداري: إن ارتفاع مستوى الأسعار مع ثبات الأجر بالنسبة للدخول الثابتة تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ولمواجهة هذا الانخفاض يبرز العديد من الظواهر السلبية ومنها تفشي

1حربي موسى محمد عريقات، مرجع سابق، ص: 164 .

ظاهرة الرشوة وذلك عن طريق القيام بخدمات غير مشروعة مقابل الحصول على مقابل مادي ، وإضافة إلى ذلك ظهور ظواهر أخرى كالسرقة و التهرب الضريبي والجمركي .

المطلب الثالث: مفهوم البطالة

تعد البطالة من أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم والدول، وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، فالبطالة تمثل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية وتمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي .

أولا: تعريف البطالة

هناك شرطين أساسيين يجتمعان معا لتعريف العاطل عن العمل وهما:

- أن يكون الشخص قادرا على العمل؛

- أن يبحث عن فرصة عمل .

وتأسيسا على ذلك يجمع الاقتصاديون والخبراء حسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية على تعريف العاطل بأنه كل قادر على العمل، وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى¹. وينطبق هذا التعريف على الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركة لأي سبب من الأسباب.

ثانيا: أنواع البطالة

يمكن تصنيف البطالة حسب الأنواع التالية²:

1- البطالة الدورية: ينتج هذا النوع عن تعاقب الدورات الاقتصادية بين مرحلتي الراج والركود التي تتميز بتقلص الطلب الاستهلاكي مما يجبر أصحاب الأعمال التخفيض من الإنفاق الاستثماري وما يترتب عليه من تخفيض لساعات العمل في مرحلة أولى ثم تسريح العمال في مرحلة ثانية، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة.

2- البطالة الاحتكاكية: تحدث هذه البطالة نتيجة للتنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل، ومن الجلي أن نقص المعلومات يعني عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض، أي انتفاء الصلة بين طالبي الوظائف ومن يعرضون هذه الوظائف.

¹ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي، عبد الخليم عيساوي، البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية ، مخبر المغرب الكبير ، الاقتصاد والمجتمع ، ص

- 3-** البطالة الهيكلية: يقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني، وتؤدي لإيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين والراغبين في العمل والباحثين عنه، وقد تحدث البطالة الهيكلية نتيجة لحدوث تغير غي هيكل الطلب على المنتجات أو راجعة أساسا لتغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توظيف جديدة كذلك من الممكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكلية، كما أنه من الممكن أن تحدث بسبب وقوع تغيرات محسوسة في قوة العمل ومن أمثلة ذلك دخول الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة، و في هذه الحالة قد لا يحدث توافق بين مؤهلاتهم وخبراتهم من ناحية، وما تتطلبه الوظائف المتاحة من ناحية أخرى.
- 4-** البطالة السافرة: يقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة ، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد ، دون جدوى ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل ، كما أن البطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية أو دورية أو هيكلية.
- 5-** البطالة المقنعة : تعبر عن تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيء تقريبا، بحيث إذا سحبت من مناصب عملها فأن حجم الإنتاج لن ينخفض و ينتشر هذا النوع من البطالة خصوصا في قطاع الخدمات العمومية بسبب زيادة التوظيف الحكومي.
- 6-** البطالة الاختيارية و البطالة الإجبارية: فالأولى هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض إرادته واختياره حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به، إما لعزوفه عن العمل أو تفضيله لوقت الفراغ مع وجود مصدر آخر للدخل، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن. أما البطالة الإجبارية فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل إجباري أي من غير إرادته أو اختياره وهي تحدث عن طريق تسريح العمال أي الطرد من العمل بشكل قسري رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه و قابل لمستوى الأجر السائد.

ثالثا: أسباب البطالة :

تعد البطالة من أهم الأزمات التي تهدد استقرار المجتمعات و توجد مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها، والتي تختلف من مجتمع إلى آخر¹، ومن أهمها :

¹رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها و آثارها، مجلة الارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف ، 2018 ، ص 147 و 148.

1- الأسباب الاقتصادية:

الأسباب الاقتصادية للبطالة من أكثر الأسباب انتشارا وتأثيرا على البطالة، والتي تؤدي إلى رفع معدلاتها الدولية، ومن أهم هذه الأسباب:

أ-زيادة عدد الموظفين مع قلة الوظائف المعروضة، وهي من المؤثرات التي تنتج عن الركود الاقتصادي في قطاع الأعمال، وخصوصا مع زيادة أعداد خريجي الجامعات، وعدم توفر الوظائف المناسبة لهم؛

ب- الاستقالة من العمل والبحث عن عمل جديد، وهي بطالة مؤقتة والتي تشمل كل شخص تخلى عن عمله الحالي بهدف البحث عن عمل غيره، ولكنه يحتاج إلى وقت طويل للحصول على عمل، لذلك يصنف في فترة بحثه بأنه عاطل عن العمل؛

ت- استبدال العمال بوسائل تكنولوجية كالحاسوب، والتي أدت إلى زيادة المنفعة الاقتصادية للشركات بتقليل نفقات الدخل للعمال، ولكنها أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة؛

ث- الاستعانة بموظفين من خارج المجتمع، وهي التي ترتبط بمفهوم العمالة الوافدة سواء في المهن الحرفية، أو التي تحتاج إلى استخدام خبراء من الخارج، مما يؤدي إلى الابتعاد عن الاستعانة بأي موظفين أو عمال محليين.

2- الأسباب الاجتماعية:

هي من الأسباب المتعلقة بالمجتمع الذي يتأثر في كل من الأسباب السياسية و الاقتصادية الخاصة بالبطالة، ومن أهم هذه الأسباب نذكر:

أ-ارتفاع معدلات النمو السكاني مع انتشار الفقر، و الذي يقابله عدم وجود وظائف أو مهم كافية للقوى العاملة؛

ب- غياب التنمية المحلية للمجتمع، و التي تعتمد على الاستفادة من التأثيرات الايجابية التي يقدمها قطاع الاقتصاد للمنشآت؛

ت- عدم الاهتمام بتطوير قطاع التعليم، مما يؤدي إلى غياب نشر التثقيف الكافي، والوعي المناسب بقضية البطالة بصفتها من القضايا الاجتماعية المهمة؛

ث- زيادة إعداد الشباب القادرين على العمل مع شعورهم باليأس، بسبب عدم حصولهم على وظائف أو مهن تساعد في الحصول على الدخل المناسب لهم؛

ج- غياب التطوير المستمر لأفكار المشروعات الحديثة، و التي تساعد على تقديم العديد من الوظائف للأفراد القادرين على العمل.

3- الأسباب السياسية:

- الأسباب السياسية للبطالة هي كافة المؤثرات المرتبطة بالبطالة والمتعلقة بالسياسة الخاصة لدولة ما، ومن أهمها:
- أ- انخفاض القدرة على دعم قطاع الأعمال من جانب الحكومات الدولية؛
- ب- انتشار الحروب و الأزمات الأهلية في الدول؛
- ت- غياب تأثير التنمية السياسية على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي في الدول النامية.

رابعاً: آثار البطالة:

للبطالة آثار عديدة لا يمكن إهمالها نذكر منها¹:

1- الآثار الاقتصادية للبطالة:

- أ- انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل، من جراء تعطل أعداد من العاملين عن العمل والإنتاج؛
- ب- ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع لأن الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك إنتاجاً لدى الأفراد، والإنتاج مرتبط بالعمل؛
- ت- تكلفة إعادة العاطلين وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل؛
- ث- خسارة الإنفاق على التعليم حيث أن التعليم الذي انفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقاً غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل؛
- ج- انخفاض حجم الإيرادات للدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخل الناجم عن البطالة.

2- الآثار الاجتماعية:

- أ- البطالة قد تقود بعض الأشخاص للقيام بالأعمال غير الشرعية لإعالة أنفسهم و أسرهم فوقت البطالة ربما يقود بعض الأشخاص إلى ارتكاب الجرائم، البطالة تؤدي إلى نشوء إحباط نفسي سيء لدى العاطل وتخلق لديه جواً نفسياً مضطرباً.
- ب- التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للقوة المتعطلة عن العمل المتمثلة في الرعاية الصحية و التعليم والإطعام والإيواء.

ت- تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يمتلك الشباب عوامل توفير السكن وغير ذلك مما يترك آثار سيئة على الإناث والذكور.

3- الآثار السياسية:

أ- تؤدي تداعيات البطالة نتيجة إلى تأثير الوضع السياسي والأمني العام إلى تداعيات خطيرة منها ما يتعلق بمبدأ الشفافية لأن انتشار البطالة يؤدي إلى اختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة؛

ب- البطالة من الممكن أن تؤدي إلى التطرف والإرهاب؛

ت- تؤدي البطالة إلى الهجرة الخارجية سواء بطريقة شرعية أو بطرق غير شرعية مما يسمى في الجزائر بالحرقة بحثا عن فرص عمل و فرص أحسن للعيش؛

ث- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة؛

ج- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف باستقرار الدولة وتغيير الحكومات فيها.

المطلب الرابع: مفهوم سعر الصرف

كل دولة من الدول لديها عملة خاصة، تتخذها كمقياس للتعبير عن قيمة السلع المحلية المعروضة فيها حيث تعد من وجهة نظر المقيمين فيها هي كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء أي سلعة و بيعها و يشمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى وللتوضيح أكثر سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف سعر الصرف، أنواعه، والعوامل المؤثرة فيه .

أولاً: تعريف سعر الصرف

التعريف الأول

سعر الصرف هو عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من عملة أجنبية¹.

التعريف الثاني

يعرف على أنه عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية الى أخرى أجنبية و هو بهذا يجسد الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات².

التعريف الثالث

1 بوعلام مولاي ، سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية من (2003/1990)، مذكرة ماجستير في علم الاقتصاد، جامعة

الجزائر، 2005، ص 03

2 عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات النقدية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004، ص 103.

هو الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية و الخارجية و كثيرا ما يكون الأداة الأكثر فعالية عندما يختص الأمر بتشجيع الصادرات و توفير الواردات ¹.

ثانيا : أنواع سعر الصرف :

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف :

1- سعر الصرف الاسمي :

هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات بيع وشراء العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض ، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في مدة زمنية ما وبهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى. ينقسم سعر الصرف الاسمي الى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به غما يخص المبادلات التجارية الرسمية وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة وفي نفس البلد ².

2- سعر الصرف الحقيقي :

يعتبر سعر الصرف الحقيقي هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي يقيس قدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم فمثلا ارتفاع مداخل الصادرات والتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع الى التفكير في زيادة الصادرات لان هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي الى تغيير في أرباح المصدرين وإذا ارتفعت مداخلهم الاسمية بنسبة عالية فلو أخذنا مثلا بلدين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية،و يكون سعر الصرف كالاتي :

$$TCR = \frac{TCN / PdZ}{I\$ / PUS} = \frac{TCN \times PUS}{PdZ}$$

حيث :

TCR سعر الصرف الحقيقي .

TCN سعر الصرف الاسمي .

1 شمعون شمعون ، البورصة (بورصة الجزائر)، ديوان الأطلس للنشر و التوزيع ، الجزائر، 1994، ص 139.

2عبد المجيد قدي ، مرجع سابق.

Pus مؤشر الأسعار بأمريكا .

Pdz مؤشر الأسعار بالجزائر.

3- سعر الصرف الفعلي:

يعتبر سعر الصرف الفعلي المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن و تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة عملات أخرى.

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي :

الواقع إن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن اجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية بلد تجاه الخارج ، لا بد أن يخضع هذا المعدل السمي الى التصحيح بإزالة اثر تغيرات الأسعار النسبية¹ .

ثالثا: العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

باعتباره متغيرا يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق يتعرض سعر الصرف الى عدة مؤثرات جانبية تعمل على تغيير مستوياته ومن بين أهم العوامل نجد :

1- التغير في الميزان التجاري:

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف العملة للبلد , فإذا كان سعر لصرف لعملة بلد ما اكبر من قيمتها الحقيقية, سيؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي عليها , وبالتالي سيؤدي ذلك الى حدوث اختلال في الميزان التجاري .
أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل ما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك الى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا الى حدوث اختلال في الميزان التجاري , لذلك غالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهل في استمرار الاختلال في الميزان التجاري².

2- تغير معدلات التضخم :

للتضخم أثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة, يتجلى في انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف في حال ارتفاع مستويات التضخم المحلي , فيما تؤدي حالة الركود الى ارتفاع قيمة العملة. فمثلا عند انخفاض قيمة عملة

1 المرجع نفسه، ص، ص : 104, 105.

2عبد الرزاق الزاوي. سعر الصرف الحقيقي التوازني , دار اليازور للنشر و التوزيع, عمان-الاردن , 2016,ص: 19

بلد ما بنسبة ١٠% و يكون المستوى العام في البلدان الأخرى مستقرا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين الى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية ثم على العملات الأجنبية , و بسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد نتيجة التضخم ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا البلد, فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة.

3- التغيير في معدلات الفائدة الحقيقية:

ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في بلدين , فإذا ارتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي فانه بعد مرور فترة زمنية معينة سترتفع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي , وعليه فان ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف .

4- التدخلات الحكومية:

تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي للعملة تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائما لسياسته المالية والاقتصادية وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها.

ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة, هذه العملية تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة, لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي , كما يسمح باستقرار العملة المحلية , الأمر الذي يؤدي الى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها¹.

1عبد الرزاق الزاوي , مرجع سابق , ص: 20.

المبحث الثاني: ماهية القوة الشرائية للعملة:

عندما ينعكس ارتفاع الأسعار على تراجع كمية المشتريات وقيمة المصاريف التي كان الفرد ينفقها عليها طيلة فترة زمنية بفضل راتبه الشهري، فهذا يعني أن قدرته الشرائية انخفضت. هذا يعني أيضا أن ما كان يمكن شراؤه قبل فترة صار صعبا عليه حاليا مع أن مدخوله الشهري لم يتغير، فماذا تعني القدرة الشرائية بالمفهوم العلمي الاقتصادي؟ وللإجابة على هذا التساؤل سنتطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: تعريف القوة الشرائية

تعرف القوة الشرائية بأنها كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها باستخدام وحدة نقدية واحدة، وترتبط القوة الشرائية بسعر صرف العملة، فتتخفص بانخفاض قيمة العملة وترتفع بارتفاع قيمتها حيث تعد تغيرات أسعار صرف العملة واحدة من عوامل التضخم أو الانكماش الاقتصادي، من خلال تأثيرها المباشر على محركات الاقتصاد من إنتاج واستهلاك¹.

وتنقسم القدرة الشرائية إلى نوعين هما:

-**القوة الشرائية المحلية:** هي التي تعبر عن مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة نقدية واحدة داخل البلاد.

-**القوة الشرائية الخارجية:** هي التي تعبر عن مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالعملة المحلية من الدول الأخرى.

فالقيمة الحقيقية لأي عملة تتحدد أساسا من قدرتها على الشراء وتتفاعل بطريقة عكسية مع المستوى العام للأسعار، حيث أن الأسعار تتصاعد بمرور الزمن بفعل التضخم مما يفقد العملة قيمتها ويخفض قوتها الشرائية. كما أن القوة الشرائية للعملة النقدية لا تكون قوية بالنسبة لنوع من السلع وضعيفة لنوع آخر، وإنما تكون إما مرتفعة وقوة بالنسبة لكل السلع أو تكون العكس لكل السلع، ذلك لان هذه القوة تعتبر القيمة الحقيقية التي تمثلها وحدة النقد.

¹نادية عقون ، دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف الرسمي على القوة الشرائية للعملة -حالة الجزائر في الفترة (1970-2019)، مجلة الاقتصاد الصناعي ، العدد :02, 2021, ص : 98 .

المطلب الثاني: قياس القوة الشرائية للعملة:

تناسب القوة الشرائية للعملة المستخدمة في السوق عكسيا مع التغير في مؤشر أسعار المستهلك CPI أو ما يعرف بمؤشر تكاليف المعيشة مما يعني انه إذا ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين فان القوة الشرائية لنفس الأموال تنخفض، والعكس صحيح.

ومؤشر أسعار الاستهلاك هو مؤشر اقتصادي واجتماعي جاري معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات (المنتجة والمستوردة) التي تحصل عليها الأسر أو تستخدمها أو تدفع لقاء استهلاكها، فهو مؤشر إحصائي يقيس تغيرات الأسعار و الخدمات المشتراة من قبل المستهلك بين فترة وأخرى، ولذلك فهو يعبر عن القوة الشرائية للعملة، ويوضح اتجاهات التضخم، ويستنبط به السعر الثابت في الحسابات الاقتصادية القومية. وهناك عدة أنواع لهذا المؤشر فمنه العام الذي يطلق عليه CPI، ومنه الخاص في المناطق الحضرية ويطلق عليه U-CPI، ومنه الخاص بأنواع محددة من السلع الأساسية يطلق عليه C-CPI. كما أن سلم الرواتب والأجور يعدل من قبل الجهات الدولية والشركات الكبرى ومن قبل بعض الحكومات بناء على التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ولعل الهدف الرئيسي عادة من احتساب هذا الرقم القياسي هو تقدير ارتفاع مستوى الأسعار بالنسبة للمستهلك وذلك لمعرفة التغيرات الحاصلة في القوة الشرائية لوحدة النقد¹.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على القوة الشرائية للعملة :

تتأثر القوة الشرائية للعملة بالعديد من العوامل أهمها²:

- العرض والطلب: حيث تنخفض قيمة العملة عند زيادة عرضها في السوق مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، وهو ما ينعكس سلبا على قوتها الشرائية ، بينما تنتعش قيمة العملة عند زيادة الطلب المحلي والخارجي عليها، وهو ما ينعكس بدوره إيجابا على القوة الشرائية.

- التضخم: يؤدي ارتفاع أسعار السلع إلى انخفاض قيمة العملة الأمر الذي يساهم في انخفاض القوة الشرائية، فالقوة الشرائية للمواطن هي في علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار .

وتعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثرا نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخول الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع تشمل فئة المنتجين

1نادية عقون، مرجع سابق، ص : 99.

2 المرجع نفسه، ص: 100-101.

وأصحاب رؤوس الأموال، نظرا للأرباح الطائلة التي تحققها، والناجحة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها .

وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل غالبية أمراض المجتمع و تضم أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية و هي الطبقة المتوسطة والضعيفة، وحملة السندات وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وفي الغالب يؤدي تدهور القوة الشرائية للمواطن إلى انتشار أشكال الفساد الإداري مثل الرشوة.

-التوقعات الاقتصادية: تنخفض قيمة العملة في اقتصاد ما بانخفاض المؤشرات الاقتصادية الأساسية لهذه الدولة ، مثلا يؤثر تأخر النمو سلبا على قيمة العملة و يؤدي إلى انخفاض قوتها الشرائية.

-العجز التجاري: ينشأ العجز التجاري للدولة عندما ترتفع قيمة السلع المستوردة عن قيمة السلع المصدرة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل عملة الدولة الشريكة. وفي المقابل فان ارتفاع الطلب على السلعة المنتجة في بلد ما يرفع قيمة عملة هذا البلد وبالتالي قوتها الشرائية.

-العمالة والأجور: فكلما زادت نسبة العمالة زاد معدل دخل الأفراد مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الإنفاق وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي .

-اعتبارات العملة: حيث يؤدي التقلب المستمر في أسعار صرف العملات إلى التغير في قوتها الشرائية، حيث يؤثر ذلك على الشركات التي تتعامل مع الموردين الخارجيين، الأمر الذي يتسبب في ارتفاع كلفة استيراد البضائع بالنسبة لهذه الشركات، مما يؤدي بدوره إلى رفع أسعار البضائع المستوردة في الأسواق الخارجية على المستهلك المحلي وبالتالي إلى تقلص القوة الشرائية.

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة

بعدها تطرقنا الى الإطار النظري لدراستنا بشكل موجز عن مختلف المفاهيم النظرية الخاصة بمتغيرات الموضوع، توجب علينا إعطاء نظرة على أهم الدراسات التحليلية والقياسية المهمة بالبحث والتي تقضي حقيقة العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والقدرة الشرائية، وبمحدود اطلعنا نقول بأن الدراسات في هذا الموضوع كانت ضعيفة جدا.

ساهم العديد من الباحثين بدراسات عديدة في الموضوع، فقد اهتم الكثير منهم بدراسة موضوع القدرة الشرائية وعلاقته بمتغيرات الاقتصاد الكلي، فمن الدراسات التي سوف نستعين بها لمعالجة موضوعنا هي مذكرات ومجلات منشورة باللغتين العربية والأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات الأجنبية

- دراسة (Papi & Lim, 1997) حول محددات التضخم في الاقتصاد التركي باستخدام بيانات للفترة (1970-1995) بالاعتماد على منهجية جوهانسن للتكامل المشترك بين أسعار الصرف، العرض النقدي، أسعار الصادرات، الأجور، أسعار الواردات، والتضخم، توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لأسعار الصرف على التضخم في حين وجود تأثير معنوي إيجابي من العرض النقدي والأجور، أسعار الصادرات وأسعار الواردات على التضخم في الاقتصاد التركي.

- دراسة Anita Mirchandani بعنوان:

Analysis of microeconomic determinants of exchange rate volatility in India.

المجلة الدولية للاقتصاد والقضايا المالية، المجلد 03، رقم 01، 2013.

تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في متغيرات الاقتصاد الكلي المختلفة التي تؤدي إلى تغيرات حادة في سعر صرف العملة، ومحاولة مراجعة الأسباب المحتملة لانخفاض قيمة الروبية الهندية وتحليل محددات الاقتصاد الكلي المختلفة التي لها تأثير على تقلب سعر الصرف ومدى ارتباطها به .

خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أن هنالك العديد من الأسباب المحتملة المرتبطة بتقلبات سعر الصرف , كانت الهند تتلقى رأس مال حتى في ظل استمرار حالة عدم اليقين العالمية في 2009/11 كما كانت التوقعات المحلية إيجابية مع تحول النظرية المحلية إلى سلبية أيضا كان انخفاض قيمة الروبية نتيجة طبيعية، بصرف النظر عن انخفاض تدفقات رأس المال إلى الداخل فإن عدم اليقين بشأن الاقتصاد المحلي قد جعل المستثمرين قلقين أيضا على الاقتصاد الهندي الذي زاد من ضغوطات الاستهلاك وعليه من المتوقع أن تظل الروبية متقلبة للغاية .

- دراسة (Saleem, Haider, Shoukat, Shafiq, & Zahid, 2013). التي عالجت أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية؛ معدلات البطالة، أسعار الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، معدلات الفائدة، والعجز الموازي على معدلات التضخم للاقتصاد الباكستاني للفترة (1990-2011) باستخدام نماذج الانحدار، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين معدلات البطالة والعجز الموازي والتضخم، في حين وجد علاقة طردية بين أسعار الصرف والناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الفائدة ومعدلات التضخم.

- دراسة Carlos chavez بعنوان:

The impact of macroeconomics factors on real exchange rate in Latin America: A dynamic panel data analysis.

مجلة أمريكا اللاتينية للسياسة التجارية المجلد 8، 2020.

تهدف الى دراسة محددات سعر الصرف الحقيقي باستخدام متغيرات الاقتصاد الكلي خلصت هذه الدراسة الى عدة نتائج أهمها : بالنظر الى 2019_1980 , تظهر النتائج أن القيم السابقة لسعر الصرف الحقيقي لها قيمة موجبة وتأثير كبير على القيم الحالية لسعر الصرف الحقيقي. القيم الحالية للتضخم , الناتج المحلي , معدل الفائدة والإنفاق العام تؤثر ايجابيا على القيم الحالية لسعر الصرف الحقيقي , في حين أن القيم الحالية لعرض النقود وشروط التجارة سلبية التأثير على سعر الصرف الحقيقي .

المطلب الثاني: الدراسات المحلية

- دراسة عبد الله قوري يحيى. (2014). محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 2012-1970. مجلة الباحث (عدد 14). تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المحددات الأساسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2012) باستعمال متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية (SVAR) تحليل التباين ودوال الاستجابة الدفعية، توصلت الدراسة إلى أن في إطار نموذج عام مختلط مفسر للتضخم يضم المتغيرات النقدية المتمثلة في الكتلة النقدية، معدل الفائدة و سعر الصرف والمتغيرات غير النقدية وهي الناتج المحلي الإجمالي، كتلة الأجور، الإيرادات، النفقات، قيمة الواردات، لتؤكد الدراسة أن كتلة الأجور والكتلة النقدية والواردات والناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق العام هي محددات التضخم في الأجل القصير، أما في الأجل المتوسط و البعيد فنجد الكتلة النقدية، الواردات، الأجور، والإيرادات

- دراسة Si MOHAMMEDB, K., & BENHABI

The Main Determinants of Inflation in Algeria: An ARDL Model. Les cahiers du MECAS (N° 12). (Juin 2016).

- باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (2012-1980) وتأخذ من المتغيرات (أسعار الواردات، أسعار النفط، العرض النقدي، الإنفاق الحكومي، معدلات سعر الصرف الاسمي الفعلي للدينار الجزائري) كأهم مسببات التضخم في الجزائر وتوصلوا إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين معدلات التضخم ومحدداته، أما في الأجل القصير فاقتصر الأثر من أسعار الواردات وأسعار البترول ومعدلات سعر الصرف الاسمي الفعلي على التضخم.

- دراسة مسعود ميهوب، و يوسف بركان. (2017). محددات التضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة: (2014-1980). مجلة دراسات وأبحاث (27). هدفت هذه الدراسة إلى محاولة ضبط أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة للسيرورة التضخمية في الجزائر خلال الفترة (2014-1990) باستعمال الانحدار

الخطي المتعدد توصلت الدراسة إلى أن متغيرات النظرية النقدية و نظرية التضخم الناجم عن دفع التكاليف أساس المتغيرات الداخلية، فيما كان سعر الصرف الفعلي الحقيقي و حجم الواردات أهم المؤثرات الخارجية.

- دراسة محسن حمريط، و عيسى حجاب. (2018). أثر النمو النقدي و نمو الناتج المحلي على مستويات التضخم في الجزائر من خلال مقارنة (ARDL) للفترة (1980-2016). *أبحاث اقتصادية وإدارية* (العدد 23). والتي هدفت إلى قياس أثر النمو النقدي ونمو الناتج المحلي على مستويات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2016) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) أثبتت هذه الدراسة وجود علاقة تكامل معنوية بين هذه المتغيرات مما قد يساعد السلطة النقدية على ضبط التضخم بالاعتماد على التحكم في الكتلة النقدية و التحكم في مستويات الإنفاق الناتجة عن زيادة مستويات الناتج.

- دراسة وليد الفرجاني و علي المكيد، جويلية 2021, تحت عنوان " مدى تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على القوة الشرائية للدينار الجزائري دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL للفترة (1990_2018)" تهدف هذه الدراسة الى قياس اثر المتغيرات المفسرة لمعدل التضخم كمحدد داخلي للقوة الشرائية للدينار الجزائري وذلك من خلال نموذج اقتصادي قياسي يعتمد على برنامج Eviews 10 وعلى بيانات معتمدة للفترة 1990-2018 باستخدام نموذج ARDL. توصلت الدراسة الى ضرورة إعادة النظر في تقييم الأوزان الترجيحية للمستوى العام للأسعار، مع ضرورة تبني اقتصاد السوق الذي تكون فيه قوى السوق المحدد الأساسي لأسعار السلع وهذا للقضاء على التضخم المقنع ، مع حصر نطاق التدخل الحكومي، باعتبار أن النظام المعتمد لم يخدم الاقتصاد الجزائري بالشكل المرغوب سواء في السوق الداخلي أو الخارجي، لاسيما ما يتعلق بتعزيز الصادرات خارج المحروقات .

اعتمدنا في دراستنا الحالية على المنهج الوصفي في الجانب النظري عند التطرق للمفاهيم العامة لمتغيرات الاقتصاد الكلي و القوة الشرائية و العلاقة بينهما، واستخدمنا المنهج التحليلي والقياسي في الجانب التطبيقي، و هذا ما كانت تشابه فيه جل الدراسات السابقة تقريبا، وحتى من حيث المنهج القياسي تم استخدام نموذج (ARDL).

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في هذا الفصل الى الأدبيات النظرية لمؤشرات الاقتصاد الكلي و القوة الشرائية ، حيث قمنا بأخذ تعاريف وجيزة حول مؤشرات الاقتصاد الكلي موضوع الدراسة و المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة و سعر الصرف ، ثم عرفنا القوة الشرائية بصفة عامة و ذكرنا أهم العوامل المؤثرة فيها. وبعد تعريف متغيرات الدراسة تعرضنا لبعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع ثم قارنا بينها و بين الدراسة الحالية موضوع البحث.

وسنحاول من خلال الفصل الموالي قياس اثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي على القوة الشرائية للدينار الجزائري.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر مؤشرات
الاقتصاد الكلي على القوة الشرائية
للدينار الجزائري خلال الفترة
1990-2021

تمهيد:

نظرا لأهمية الدراسة القياسية في تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وتقدير معاملها في ضوء البيانات الإحصائية الواقعية، وتحويل تلك العلاقة المجردة التي تستنبطها النظريات الاقتصادية الى علاقة واقعية تقديرية قائمة على القياس والتحليل واختبار العلاقة وبناء النماذج.

وانطلاقا من هذه الأهمية للدراسات القياسية في علم الاقتصاد خصصنا هذا الفصل للدراسة القياسية لأثر مؤشرات الاقتصاد الكلي على القوة الشرائية للدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021، وذلك لمعرفة أي المؤشرات الأكثر تأثيرا على القوة الشرائية باستخدام طرق إحصائية وقياسية بالاعتماد على منهجية حديثة في القياس الاقتصادي، والتي تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث أساسية هي:

المبحث الأول: تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021).

المبحث الثاني: تطور القوة الشرائية للدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2021).

المبحث الثالث: قياس أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي على القوة الشرائية للدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2021).

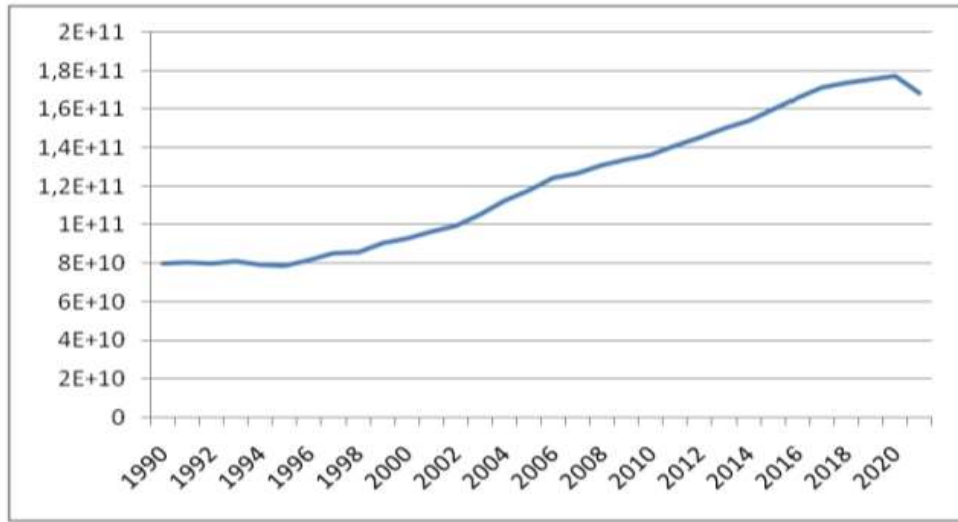
المبحث الأول: تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021).

المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021).

بما ان الناتج المحلي الاجمالي من اهم المقاييس الكمية التي تساعد في الحكم على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي والقوة الشرائية للدينار الجزائري لهذا سوف نتطرق الى اهم الاسباب التي ادت الى تباطئه في الجزائر وايضا الى اهم البرامج التي اعتمدها الدولة و التي من شأنها تحسين معدلات الناتج المحلي الاجمالي.

اولا: تطور معدلات الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر:

الشكل(5): منحنى تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021).



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي 2022.

من خلال تتبع المسار الزمني للناتج المحلي الاجمالي يتبين لنا انه اتخذ اتجاهها بوتيرة تصاعدية خلال هذه الفترات. خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2005) نلاحظ ارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي والسبب يعود الى تحسن في اسعار النفط الذي بدوره ادى الى فائض في الميزان التجاري، كما ان تشجيع الاستثمارات المحلية ساهمت في ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي طول هذه الفترة، هذا التحسن شجع الدولة على تسطير برنامج تكميلي خلال السنوات (2005-2009) وبرنامج اخر خلال (2010-2015) مما ادى الى تواصل نمو الناتج .

ثانيا: أسباب تباطؤ معدلات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

1-عدم كفاءة الموارد البشرية:

إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزمات للعملية الإنتاجية، وتلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية النمو الاقتصادي، حيث إن الإنسان هو غاية النمو وهو وسيلته في نفس الوقت.

فالعمل هو من العوامل الإنتاجية الرئيسية وعدم استغلاله استغلالا امثلا سوف يخفض من مستوى الإنتاج وبالتالي مستوى المعيشة، فتنمية الموارد البشرية ترتبط بتراكم رأس المال البشري والمرتبط أصلا بالتعليم والتدريب والتغذية... الخ، والتي تنعكس على الناتج الوطني و على مستوى الإنتاجية، مما يؤدي الى استغلال الموارد الاقتصادية.

إن أهمية الموارد البشرية تتبع من حقيقة أنه لا يمكن إدارة الإنتاج بدون العامل البشري، و يمكن القول أن تراجع معدلات الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية كثيرا ما يكون ناجما عن فقدان القدرات والمهارات وليس عدم توفر الموارد المالية¹.

2-التخلف التكنولوجي:

التكنولوجيا تمثل المعرفة العلمية التي تستند على التجارب و على النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على التطور وهي أحد مستلزمات الإنتاج وتلعب دورا حاسما في النمو و تقدم البلد اقتصاديا من خلال تحسين المنتج أو ظهور منتج جديد و بالتالي توسيع الطاقات الإنتاجية و تشغيلها.

و من المؤسف كثيرا أنه رغم الإمكانيات المالية والمادية والبشرية الكبيرة التي تزخر بها الجزائر إلا أنها توجد في ذيل الترتيب عندما يتعلق الأمر بسلم التصنيف التكنولوجي، وكان هذا كفيلا بخفض معدل ناتجها المحلي الإجمالي².

3-الفساد السياسي:

الفساد السياسي ظاهرة خطيرة إذ تعتبر احد المعوقات الرئيسية لتجسيد مسيرة التنمية المحلية في الجزائر حيث أضحت هذه الأخيرة وسط مناسب لتنامي وانتشار الأشكال المتعددة للفساد والتي جعلت الجزائر نموذجا للفساد مخلفا العديد من الآثار السلبية في كل المجالات إذ أصبح يهدد الكيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي خاصة

¹ طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، 2018/2019، ص 50.

² عبد الحكيم سعيد، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، دراسة اقتصاد قياسية للنمو حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2001، ص 141.

لعرقلة المشاريع التنموية وذلك باستنزاف الموارد المخصصة للنهوض بها حيث بقيت مرهونة تحت طائلة الأشكال المختلفة للفساد السياسي¹.

4-العجز التجاري:

هو مقياس اقتصادي للتجارة الدولية يشير الى توازن سلمي في التجارة، حيث تتجاوز واردات الدولة في هذه الحالة صادراتها. يحدث العجز التجاري عندما تكون قيمة الميزان التجاري سلبية وهو يمثل تدفق العملة المحلية الى الأسواق الخارجية.

يحدث العجز التجاري عادة عندما لا تقوم الدولة بإنتاج السلع الكافية لسكانها فعندها لا يستطيع الإنتاج تلبية الطلب و تزداد الواردات من الدول الأخرى، و كما هو معروف أن الجزائر تعتبر من الدول أحادية التصدير، حيث تسجل نتائج ضعيفة جدا في هذا المجال فنسبة المحروقات تمثل 97% من صادراتها، و مقابل ذلك تستورد أغلب المنتجات التي يستهلكها السياسي².

5-العجز الغذائي:

تشكل فاتورة الأمن الغذائي عبئا ثقيلا على اقتصاديات الدول العربية النفطية بما فيها الجزائر التي تعاني من أزمة غذاء مترتبة عن عدم كفاية الطاقات الإنتاجية المحلية في توفير الكمية اللازمة للحاجات الغذائية و هذا ما يجبرها على الاستيراد، حيث أن تغطيتها تتطلب إنفاق ملايين الدولارات وذلك في ظل الاعتماد على نمط غذائي غير متوازن صحيا ومكلف اقتصاديا³

6-عدم استغلال الموارد الطبيعية:

تعد الموارد الطبيعية نعمة تؤدي الى إحداث تنمية سريعة للدولة و تحقيق تدفق الاستثمار الأجنبي وذلك إذا أديرت بعناية.

¹فجاح كلثوم، الفساد السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر 2014-2019، شهادة ماستر ، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة احمد دراية ادرار ، 2020/2019، ص 19.

²بن زغرودة سعاد ، اثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000/2015، مذكرة ماستر ، علوم التسيير ، تخصص إدارة أعمال تجارة دولية ، جامعة محمد بوضياف-مسيلة-، 2017/2016، ص 42.

³كينة عبد الحفيظ ، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط ، أطروحة دكتوراه ، علوم اقتصادية ، تخصص التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر، 2021/2020 ، ص 9.

فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية اللازمة في الجزائر إلا أن الفقر لا يزال منتشرًا فيها و بصورة كبيرة و يرجع ذلك الى فشل الدولة في إدارة مواردها الطبيعية بعناية، مما أدى الى العديد من التأثيرات و الآثار الجانبية التي صاحبت اكتشاف تلك الثروات، و تمثلت في التدهور والتلاشي التدريجي للقطاعات الإنتاجية الأخرى التي تمثل الاقتصاد الحقيقي للدولة. أي التدمير التدريجي لقدرات الإنتاج بحيث يتحول الاقتصاد الوطني الى اقتصاد ريعي يحصل على دخله من رأس ماله من الموارد الطبيعية و ليس من تحقيق فوائض إنتاجية وهو الأمر الذي لا يمكن استمراره في الأجل الطويل ما لم يتم تطوير القطاعات الأخرى خارج الموارد الطبيعية.ويمكن القول أن نعمة الموارد الطبيعية تحولت الى نقمة في الجزائر¹.

ثالثا: واقع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة و عديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط الى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، هذه العملية ميزتها جملة من الإصلاحات الاقتصادية و ذلك سعيا منها الى رفع و تحسبن معدلات الناتج المحلي الإجمالي نذكرها كالاتي:

1-برامج الاستقرار الاقتصادي المطبقة خلال الفترة من 1989 إلى 1995:

طبقا معظم البلدان النامية سياسات التصحيح الهيكلي كشرط ضروري للحصول على التمويل اللازم من الهيئتين الماليتين وذلك لمعالجة اختلال التوازن الذي يرجع الى تشوهات في السياسة الاقتصادية العاجزة عن مواجهة الصدمات الداخلية، ومن الإجراءات السياسية التنموي التي يتضمنها برنامج التصحيح الهيكلي ما يلي²:

1-1:برنامج الاستعداد للائتماني الأول من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990:

في ضوء الأزمة التي واجهت الجزائر في أواخر الثمانينات و زيادة المديونية الخارجية لجأت الجزائر الى هيكلة صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية و الرضوخ للمبادئ العامة للصندوق مع عملها لصعوبة شروطه، سمح هذا الاتفاق بتحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 1989 حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 19% عما كانت عليه سنة 1988 ، كما أن الناتج الداخلي الخام ارتفع هو الآخر بنسبة 2,9% سنة 1989 أين انخفض سنة 1988 بنسبة 3,8% وهذا يدل على أن الجزائر استرجعت عملية النمو خلال هذه الفترة.

¹ريدوح نازية ، دور الموارد الطبيعية في دفع النمو دراسة حالة الجزائر ، مذكرة قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم-، 2016/2017، ص17.

²معط الله أمال ، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، 2014/2015، ص236.

1-2: برنامج الاعتماد الائتماني الثاني من 03 جوان 1991 الى 30 مارس 1992:

لجأت الجزائر الى صندوق النقد الدولي مرة أخرى للحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي و عليه توصلت الجزائر الى اتفاق ثاني حيث تم تحرير رسالة النية في 21 افريل 1991 ، و اتفقت معه على بعض الإجراءات التي حققت النتائج التالية:

- انخفاض المديونية الخارجية من 28,379 مليار دولار سنة 1990 الى 27,67 مليار دولار سنة 1991 ثم الى 26,7 مليار دولار سنة 1992, مع ارتفاع نسبة خدمة الدين حيث انتقلت من 73,9% سنة 1991 الى 76,5% سنة 1992.

- تحقيق فائض في الميزان التجاري و الذي بلغ 4,70 مليار دولار حيث قدرت للصادرات ب 12,73 مليار دولار و الواردات ب 8,3 مليار دولار .

و لكن مع حلول سنة 1993 سجل رصيد الخزينة عجزا قدر ب 100 مليار دينار جزائري أي بنسبة 7,4% من إجمالي الناتج الداخلي و يعود ذلك الى قرار الحكومة الجزائرية برفع أجور و رواتب العمال في سبتمبر 1991 ، و كذلك الى المساعدات الممنوحة الى فئة الشبكة الاجتماعية ابتداء من فيفري 1992 و هذا إضافة الى انخفاض الإيرادات بسبب انهيار أسعار النفط حيث انخفض سعر البترول الخام من 21,07 دولار للبرميل سنة 1992 الى 17,65 دولار سنة 1993 مع ارتفاع سعر الصرف حيث ارتفع سعر الدولار من معدل 21,82 دينار الى 23,25 دينار لنفس الفترة.

و بالتالي عاشت الجزائر خلال هذه الفترة وضعاً اقتصادياً و اجتماعياً جعلها في حاجة الى تمويلات جديدة و التي وافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج آخر.

1-3: برنامج التثبيت من افريل 1994 الى مارس 1995:

تهدف هذه السياسة الى تحقيق طلب اسمي يكافئ قيمة الناتج المحلي و صافي تدفق رؤوس الأموال من الخارج و ضمان النمو للمتكافئ بالنسبة للعرض و الطلب ، تهدف هذه السياسة الى تحقيق استقرار الأسعار و توازن ميزان المدفوعات في أن واحد.

2- برنامج التصحيح الهيكلي من 1995 الى 1998:

التصحيح الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية ناتجة عن الوضعية المتدهورة للاقتصاد الوطني وخاصة أن المعالجات الجزئية المتتالية منذ الثمانينات لم تأتي بأي نتيجة تم الاجتماع على ضرورة المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي

يعانيها الاقتصاد الوطني لذلك فإن برنامج التصحيح الهيكلي هو تجسيد لإجراءات مسطرة من أجل انعاش الاقتصاد و الانتقال الى اقتصاد السوق¹.

• أهداف برنامج التصحيح الهيكلي:

ركز البرنامج على تحقيق ما يلي:

• تحقيق نمو خارج المحروقات على الأقل 5% و على مدار ثلاث سنوات مقبلة و هذا النمو مشروط بمتابعة خلق مناصب شغل.

• تحقيق الاستقرار المالي.

• التحرير التدريجي للتجارة الخارجية و تحرير الأسعار و إلغاء الدعم على بعض السلع.

• التحكم في التضخم.

• الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي.

• تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

• تشجيع القطاع الإنتاجي.

• نتائج برنامج التصحيح الهيكلي:

تميزت سيرورة الإصلاح الاقتصادي بعدة سمات ايجابية تتمثل في:

• بالنسبة للنمو الاقتصادي كانت النتائج ايجابية و يعود الفضل بشكل رئيسي الى قطاع المحروقات ، الفلاحة و بدرجة اقل من قطاع البناء والأشغال العمومية والري.

• تحقيق الفائض في الميزانية بلغ 3% من إجمالي الإنتاج الخام سنة 1996 و 1,3% في سنة 1997 مع تخفيف

عجز يقدر ب 1,4% سنة 1995 و يعد الفضل في ذلك الى الارتفاع النسبي في أسعار البترول.

• انخفاض معدلات التضخم و ذلك راجع الى التعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعمة و انخفاض

قيمة العملة الوطنية.

• ارتفاع الإيرادات بالإضافة الى تحسين ميزان العمليات الجارية.

¹رحماني محمد ايدرپوش ، وآخرون ، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاجنر مجلة الاقتصاد والمنهجية ، العدد 11، 2016، ص 251.

3-برنامج الإنعاش الاقتصادي من 2001 الى 2004:

يعد برنامج ثلاثي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار جاء هذا البرنامج من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري من جهة وليؤكد من جهة ثانية التزام الجزائر بتهيئة المحط الملائم و المناسب لاندماجها في الاقتصاد العالمي، ويبرز ذلك جليا من خلال الأهداف المسطرة لهذا البرنامج و المتمثلة أساسا في مكافحة الفقر وخلق مناصب عمل و ضمان التوازن الجهوي و إحياء الفضاء الإقليمي.

و عمل البرنامج في تحقيق الأهداف السابقة الذكر على الجوانب التالية:

• دعم النشاطات الإنتاجية على رأسها الفلاحة ، الصيد، الموارد المائية، من خلال العمل على تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة الموارد واسعة الاستهلاك و السعي لترقية صادرات المنتجات الفلاحية و كذا العمل على استغلال الموارد المائية على طول الساحل الجزائري.

• ركز البرنامج على توفير متطلبات تحقيق التنمية المحلية من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها دعامة رئيسية لتحقيقها من خلا قدرتها على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

• تعزيز الخدمات العامة و تحسب الإطار المعيشي من خلال غلاف مالي قدره 210,5 مليون دينار موزعة على تهيئة التجهيزات الهيكلية للعمرات وإعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا و الواحات.

• كما اهتم البرنامج بمنشآت قاعدية عمل على تقوية الخدمات العمومية و تحسب الظروف المعيشية و تنمية الموارد البشرية¹.

4-البرنامج التكميلي لدعم النمو من 2005 الى 2009:

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها مخطط لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001 الى 2004 و ذلك بعد تحسب الوضع المالي الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط سنة 2004 ليصل الى حدود 38,5 دولار مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف الى ما يقارب 43,1 مليار دينار جزائري في السنة ذاتها، و مع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقعة تحصيلها و الوضع المالي المستقبلية للدولة أقر هذا البرنامج الذي اعتبر قويا لعجلة الاقتصاد لخلق ديناميكية نشاط في الجزائر ، جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف منها²:

¹خير الدين معط الله ، سامية برازي ، البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر

2014/2001 ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف ، 2013، ص 04.

²بودخدخ كريم ، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001/2014، أطروحة دكتوراه ، علوم تسيير، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3، 2014/2015، ص 208.

- تحديث و تسريع الخدمات العامة.
- تحسبن المستوى المعيشي للأفراد.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

5-برنامج تطوير النمو الاقتصادي 2010الى 2014:

جاء في إطار الاستمرار في تطبيق سياستها الاقتصادية المركزية على دعم الطلب الكلي التي شرعت فيها منذ سنة 2001 اعتبر استكمالاً لما جاء به البرنامج التكميلي لدعم النمو و قدرت قيمته الإجمالية بما يقارب 21214 مليار دينار جزائري أي ما يعادل تقريبا حوالي 286 مليار دولار للفترة 2014/2001 هدفه الأساسي الاستمرار في دعم النمو الاقتصادي و هو يشمل شقين اثنين هما¹ :

• استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها وعلى الخصوص في قطاع السكة الحديدية والطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري .

• إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11,534 مليار دينار جزائري.

من نتائجه:

- في العموم يمكن القول انه تم تسجيل انطلاق غالبية المشاريع خاصة تلك المتعلقة بالمختور الأساسية للبرامج ذات العلاقة بتطوير المنشآت القاعدية و تحسين الخدمة العمومية الصحة و التعليم...الخ.
- استمرار انخفاض معدلات البطالة مع تسجيل سيطرة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

6-برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 الى 2019:

يعتبر هذا البرنامج تكميلي للبرامج التنموية حيث غطى هذا البرنامج عمليات الاستثمار العمومية و تتمثل أهداف هذا البرنامج الى تحقيق ما يلي:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، الصحة العمومية، و ربط البيوت بشبكات الماء و الكهرباء و الغاز .. الخ، و ترشيد التحويلات الاجتماعية و دعم طبقات المحرومة العاملة.
- إيلاء اهتمام أكثر بالتنوع و تحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات والاهتمام بالتنمية الفلاحية و الريفية.

¹باهي موسى ، رواينية كمال ، التوزيع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان العربية المصدرة للنفط ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 5، ديسمبر 2016، الجزائر، ص، 12، 13.

- استحداث مناصب الشغل و مواصلة جهد مكافحة البطالة و تشجيع الاستثمار المنتج للثروة و مناصب العمل.
- إيلاء عناية خاصة للتكوين و نوعية الموارد البشرية و من خلال تشجيع و ترقية تكوين الإطار و اليد العاملة المؤهلة .

7-برنامج النمو الجديد من 2016 الى 2030:

- جاء هذا النموذج و صدق عليه في جويلية 2016 و ذلك في ظل انخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيسي لبرامج التنمية و قد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية:
- **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة الإقلاع من 2016 الى 2019 و تهدف الجزائر من خلالها الى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير و تقليص عجز موازنة و تعبئة الموارد الإضافية.
 - **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة الانتقال من 2020 الى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي.
 - **المرحلة الثالثة:** مرحلة الاستقرار من 2026 الى 2030 تهدف من خلالها الى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل الى 6,5% .

أهدافه:

- المسار المتواصل للنمو و مضاعفة الحصة الصناعية التحويلية.
 - عصنة القطاع الفلاحي .
 - الانتقال الطاقوي تنويع الصادرات.
- وتتحقق هذه الأهداف ضمن خطوط تنوع كالتالي:
- تنويع صناعي يركز على دعم الاستثمار المنتج.
 - تأمين الموارد الطاقوية وتنويعها.
 - الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية ، مع إعداد خريطة إقليمية للاستثمارات.
 - توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات وإقامة مجلس وطني استثماري من اجل ترقية الصادرات وتشجيع على إنشاء مؤسسات مصدرة ودعم الصادرات الناشئة .

المطلب الثاني: التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

يعتبر التضخم من بين المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر خاصة في زمننا الحاضر حيث اشتدت الآثار الناجمة عنه.

أولاً: أسباب التضخم في الجزائر

يمكن توضيح أهم المتغيرات التي أدت الى التضخم في الجزائر في ما يلي:

1- ارتفاع الطلب الداخلي:

إن ارتفاع الطلب الداخلي على السلع و الخدمات يرجع مصدره الى عاملين رئيسيين هما¹:

1-1- النمو الديمغرافي:

عرفت الجزائر نموا ديمغرافيا كبيرا و نشيطا خاصة بعد الاستقلال حيث وصل معدل الولادات الى حوالي 4% سنويا و هي تصنف من بين اعلي المعدلات في العالم، و قد كان لهذه الزيادة الدور الرئيسي في ارتفاع حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات باعتبار أن الزيادة الجديدة في عدد السكان تولد إنفاقا استهلاكيا جديدا وبالتالي طلب جديد على تلك السلع و الخدمات.

1-2- ارتفاع حجم الأجور:

تمثل طبقات الأجور في الجزائر الطبقة الغالبة في المجتمع، و هذا الارتفاع لا يقابله زيادة في إنتاج السلع و الخدمات، و لا ندرة في اليد العاملة، و يساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار من خلال تسببه في ارتفاع الطلب الاستهلاكي الذي يعتبر عاملا هاما في ارتفاع الطلب الكلي الداخلي على السلع و الخدمات.

2- الإصدار النقدي غير المراقب:

إن الزيادة في كمية النقود كانت أكبر من أحجام المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالناتج الداخلي، الأمر الذي أدى الى حدوث اختلال في الكتلة النقدية².

3- المضاربة:

هنالك مقدار كبير من الثروات الوطنية في الجزائر تحول من الاستثمار المنتج نحو المضاربة و بالتالي تنجر وراء ذلك نتائج سلبية "نقصان في الإنتاج ، غلق بعض المصانع التي يتعاطى أصحابها نشاطات تضاربية، بيع و شراء مواد أولية في الحال دون تصنيعها..." و كل هذه الأموال المتداولة خارج البنوك قد تكون سببا رئيسيا في اندلاع التضخم و المضاربة و هي تشمل كل القطاعات: العقارات، الأراضي، المواد الأولية....

¹Mourad Benachenchou, **inflation marginalisation**, dar Echarifa, 2008, p 05.

²عغازي حسين عناية، التضخم المالي، الطبعة 1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 45.

4- ارتفاع نسبة قروض الاستغلال:

و تترجم هذه الوضعية بمديونية المؤسسات العمومية، حيث أن الدول تستخدم المؤسسات العمومية لتدعم المواد الاستهلاكية حيث تسوق منتجاتها بأسعار أقل بكثير من تكاليف إنتاجها، و أمام هذا الوضع لم يكن أمام المؤسسات العمومية تحقيق أدنى مستوى من الأرباح بل كانت الخسارة من مميزات، و هذا ما يجعل الدولة تلجأ دائما إما للاقتراض الخارجي لتمويل المؤسسات ، و هذا ما يزيد المديونية و إما لإصدار النقود غير المغطاة و بالتالي زيادة نسبة التضخم النقدي و ارتفاع مستوى الأسعار عند الإنتاج و الاستهلاك فعند دفع أجور العمال التي تكون بدون مقابل يجد المستهلك أمامه أموال تفوق كمية السلع التي انتجها و بهذه الطريقة يجعل نفسه بحاجة إلى سلع لم تصنع بعد، مما يؤدي إلى الضغط على الأسعار¹.

5- عجز الميزانية:

منذ سنة 1980 و الجزائر في عجز مستمر و متزايد في ميزانيتها، حيث وصل سنة 1993 حده الأقصى، و هو 200 مليار دينار ، و هو ما يساوي تقريبا 3,5% من المبلغ الإجمالي للنفقات العامة. و في السنوات الأخيرة أفلت هذا العجز من المراقبة فازداد الفرق بين تطور الدخل و الإنتاج مما ينتج عنه مضاعفات التضخم.

ثانيا: أنواع التضخم في الجزائر:

1- التضخم الناتج عن وضعية التخلف:

إن معظم اقتصاديات دول العالم الثالث تعاني من عدة مشاكل لاسيما ظاهرة التضخم و هذا راجع الى الأزمات و الاختلالات البنوية في اقتصادها، خاصة و أن الجزائر تحاول جاهدة الى الخروج من دائرة التخلف مرحلة جديدة مع التسعينيات بإعادة برنامج النظام الاقتصادي فقد تبين النظام الرأسمالي لتدع بذلك كل شيء أمام الأمر الواقع أي مواجهة قوى السوق من عرض وطلب ، و هذا أملا في تحقيق نوع من التقدم و الازدهار².

2- تضخم التنمية:

قامت الجزائر بإنماء اقتصادها من خلال مخططات الاقتصادية ، ولكنها خيبت الآمال وذلك راجع الى مشاكل هيكلية بالدرجة الأولى ، ولمواجهة هذه المشكل كان لابد من تبني نظام اقتصادي جديد يتلاءم مع الوضع، لجعل

¹أحمد محمد صالح الجلال ، دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 49.

²Hamid Bali , **inflation et développement en algérien OPU**, Bena Kmeur, 1993, P153.

الاقتصاد حرا وإطلاق العنان لحقيقة قوى السوق وفتح المجال أمام المستثمرين الخواص ، حيث أصبحت المؤسسات العمومية غالبيتها ملك لخواص باستثناء المؤسسات الإستراتيجية للدولة¹.

3- التضخم الانتقالي:

لقد مرت الجزائر بمرحلة انتقالية مع بداية التسعينات بانتهاجها نظام اقتصاد السوق ، وفي الوقت الحاضر ارتفعت الأسعار بشكل مخيف لغالبية أفراد المجتمع ، بحيث إن السعر يعبر عن القيمة الحقيقية للسلع والخدمات ، ومس هذا الارتفاع السلع الضرورية بسبب رفع الدعم عنه ، وهذا ما أدى الى ظهور قوى تضخمية يقابلها نقص في السلع والخدمات مع زيادة الطلب عليها².

4- التضخم المستورد:

إن أسعار السلع المستوردة تكون مرتفعة وتنعكس محليا على بيعها في السوق المحلية ، خاصة وان التجارة الخارجية تعرف دورية بالجزائر لاسيما بعد تحريرها وتشجيع الخواص على المبادلات التجارية ، لكن الواقع اثبت إن اغلب صادراتها هي المحروقات والتي تعتمد الدولة عليها في إيرادات الميزانية وكذا ميزان المدفوعات في حين أنها تفتقر للصادرات خارج مجال المحروقات التي حاولت ولا تزال تحاول إيجاد منفذ لها.

ثالثا : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و2021 موجات متفاوتة الحدة من الضغوط التضخمية، نمت بشكل بطيء في سنوات السبعينيات ثم ازدادت وتيرتها خلال الثمانينيات والتسعينيات أين تعرّض الاقتصاد الوطني في بداية التسعينيات لمعدلات تضخم جد مرتفعة بلغت أقصاها سنة 1992، و بتطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية تراجعت تدريجيا إلى معدلات مقبولة، أما في بداية الألفية الثالثة فقد شهدت الساحة الاقتصادية برامج توسعية على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج دعم النمو و التي ساهمت بالدرجة الأولى في تزايد المستويات العامة للأسعار بسبب ضخامة حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد و التي لم تجد طريقها الفعلي نحو الإنتاج الحقيقي المادي. بلغ معدل التضخم السنوي في الجزائر حوالي 9% في المتوسط خلال العشريتين قبل 1990، غير أنه بلغ في المتوسط 25.8% خلال الفترة (1990-1995)، ويرجع السبب في هذا الارتفاع إلى:

¹أصحراوي بالحرث ، سعودودي ، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم ، مذكرة ماستر، جامعة سعد دحلب-البيدة-كلية العلوم الاقتصادية فرع نقود وبنوك ، 2009/2008،ص 25.

²بعربية بوعلام ، التضخم في التربة الاقتصادية حالة اقتصاد الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية ، 2009،ص 57،

- حركة تحرير الأسعار وإلغاء الدعم العام على السلع، الأمر الذي أدى إلى وصول معدلات التضخم إلى مستوياتها الحقيقية؛
- تخفيض قيمة الدينار في جوان 1991، حيث وصل معدل انخفاضه إلى 18,473%، لينخفض من جديد إلى 22,4% في سبتمبر 1991، ففي خلال فترة ثلاثة أشهر فقط، وبفعل هذه السياسة فقد بلغ سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 35,059 دينار للدولار، ليتم تخفيضه في العديد من المرات بعد ذلك. إن لجوء الجزائر إلى تخفيض قيمة الدينار بهدف بالدرجة الأولى إلى دعم الصادرات الوطنية وتخفيض الواردات، وبما أن الجهاز الإنتاجي في الجزائر يتميز بعدم المرونة، فقد أدى ذلك إلى الرفع من معدل التضخم؛
- تطبيق سياسة نقدية توسعية بين 1990 و 1993 تهدف إلى تمويل عجوزات الميزانية الضخمة، واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة؛
- تزايد المدفوعات من الأجور الحكومية، فخلال الفترة (1991-1993) زاد إجمالي الأجور الحكومية بحوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي، بسبب الظروف الأمنية آنذاك؛
- انخفاض أسعار البترول بشكل كبير وخاصة سنة 1994، هذا الأمر أدى إلى زيادة الإصدار النقدي مما نجم عنه مزيد من التضخم حيث بلغ 29,04%.
- عرفت معدلات التضخم بعد ذلك أي خلال الفترة (1995-2000) انخفاضا كبيرا، حيث بلغت في المتوسط 10,36%، ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى لجوء بنك الجزائر إلى تطبيق بنود الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي، والتي نصت في مجملها على ضرورة تطبيق سياسة نقدية انكماشية، تهدف أساسا إلى ضبط معدل التضخم، وقد تم تحقيق هذا الغرض من خلال تطبيق أدوات السياسة النقدية غير المباشرة كسياسة إعادة الخصم، وسياسة السوق المفتوحة بالإضافة إلى سياسة الاحتياطي الإجباري.
- خلال الفترة (2001-2019) يلاحظ عودة معدلات التضخم للارتفاع مقارنة بما وصلت إليه سنة 2000 التي سجلت أدنى معدل تضخم 0.35%، فخلال الفترة (2001-2014) عرفت معدلات التضخم ارتفاعا حيث بلغت في المتوسط 3.82%، ويرجع السبب في ذلك إلى:
- الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار البترول؛
- الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وكذا برنامج توطيد النمو (2010-2014)، والتي نتج عنها ارتفاع

كبير في الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، والذي ترجمته أحجام الإعتمادات الكبيرة لنفقات التسيير ونفقات التجهيز؛

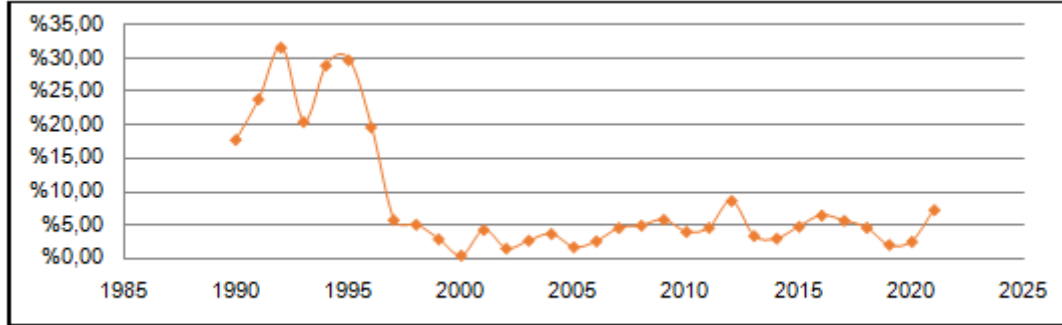
- الارتفاع الكبير في حجم الكتلة الأجرية خصوصا سنة 2008 بنسبة 24.19% وسنة 2011 بنسبة نمو 30.85%، هذه الارتفاعات التي واكبت تخفيضات ضمنية لسعر الصرف الحقيقي الفعلي في محاولة من قبل الحكومة الجزائرية لإعطاء فعالية أكبر لسياسة الإنفاق الحكومي؛
- فائض السيولة لدى البنوك التجارية وكذا لدى الخزينة العمومية التي أدت إلى ارتفاع معدل التضخم إلى مستويات قياسية خاصة سنة 2012، حيث بلغ 8.9% ليعاود الانخفاض بعد ذلك إلى 2.92% سنة 2014.

خلال الفترة (2015-2016) دخلت الجزائر في مرحلة جديدة هي مرحلة التقشف المالي الناجم عن انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى تخفيض سعر صرف العملة، وقد نتج عن ذلك ارتفاع كبير في معدل التضخم حيث بلغ 4.8% سنة 2015 و6.4% سنة 2016 (دعمي و تباي، 2020، صفحة 186)، إن هذا الارتفاع في معدل التضخم لا يرجع إلى المحددات التقليدية للتضخم إنما يرجع إلى عيوب في التنظيم بالأسواق و الى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية.

ابتداء من سنة 2017 يلاحظ التراجع في وتيرة نمو معدل التضخم على الرغم من اعتماد السلطات على التمويل غير التقليدي عبر الإصدار النقدي، فقد انخفض إلى 5.6% سنة 2017 ليصبح 1.95% سنة 2019، ويمكن تفسير ذلك بالإجراءات النقدية الصارمة المتبعة من قبل بنك الجزائر بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، إضافة إلى تراجع مؤشر الأسعار خارج المواد الفلاحية الطازجة والمنتجات الخاضعة للتنظيم، الأمر الذي أدى إلى تراجع التضخم الهيكلي خلال هذه الفترة.

واصل متوسط معدل النمو السنوي لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك تسارعه الكبير في سنة 2021، ليُسجّل أعلى نسب تضخم خلال العقد، إذ بلغت نسبة الزيادة في المؤشر الوطني 6,62%، حيث تميزت سنة 2021 بارتفاع ملحوظ في أسعار المنتجات الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية حيث سجّل المؤشر السنوي لأسعار المنتجات الغذائية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قيمة متوسطة قدرها 125,8 نقطة، بزيادة نسبتها 28,16% خلال سنة واحدة، ليلعب بذلك أعلى مستوى له خلال عشر سنوات (23,55% سنة 2011)، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع جميع أسعار مجموعات المنتجات الغذائية، كالزيوت النباتية بنسبة 65,8%، والسكر بنسبة 37,5% بنسبة الحليب و منتجات 17,0% واللحوم بنسبة 12,9% مقارنة مع سنة 2020.

الشكل (6): تطور معدلات التضخم (مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك) في الجزائر خلال الفترة (2021-1990)



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على (Ministère des Finances–DGPP "Evolution de l'Indice des prix à la consommation" sur le site <http://www.dgpp-mf.gov.dz> consulté le 18-03-2023)

رابعاً: آثار التضخم في الجزائر:

تفاوتت درجة خطورة تثار التضخم على السلم الاجتماعي لأي دولة باختلاف اقتصاد هذه الأخيرة أما بالنسبة للجزائر فان من بين أهم هذه الآثار ما يلي:

1- التفاوت الكبير في إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع:

ويمكننا إدراك الظلم الاجتماعي النسبي الذي يمكن أن يلحقه التضخم بأصحاب الدخل الثابتة بما فيهم أيضا المعاشات وحملة للسندات، وغيرهم ممن تختلف دخولهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار وهي الفئة التي تمثل السواد الأعظم من المجتمع الجزائري ، على حين يستفيد أصحاب الدخل المتغيرة، حيث نجد أن مستوى معيشة الكثير من الجزائريين قد تدهور، واتجه نصيب الإنفاق على المواد الغذائية من ميزانية العائلة للزيادة بالنسبة لأصحاب الدخل الثابتة. كما أن مدخرات الأفراد المودعة لدى البنوك والحسابات البريدية الجارية فقدت الكثير من قيمتها جراء انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع¹.

2- ظهور بشكل واضح فرق تمايزي بين طبقات المجتمع الجزائري:

إن الارتفاعات المستمرة والمتزايدة في الأسعار تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية، وتؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، ويترتب على ذلك استفادة أصحاب المشاريع والمستثمرين، فيما يتضرر أصحاب الدخل الثابتة وأصحاب الأجور و الرواتب.

¹مولود حشمان ، محددات الأجر في الجزائر ، أطروحة دكتوراه الدولة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000 ، ص

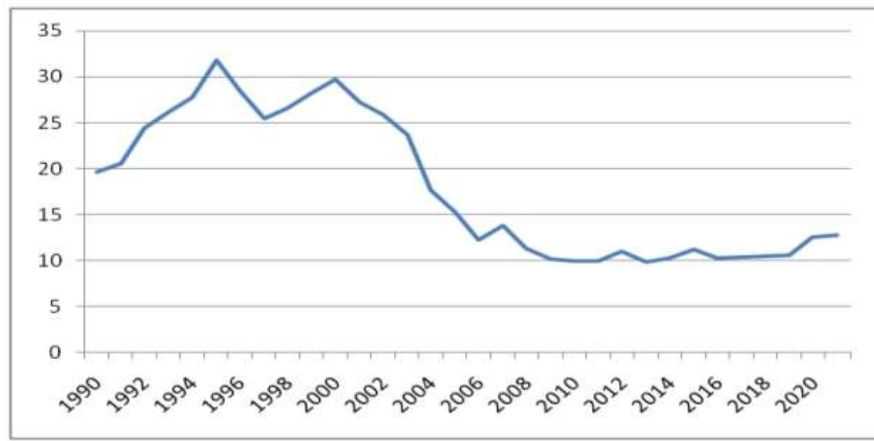
ونظرا إلى أن الشريحة ذات الدخل الثابتة هي الأوسع والأكبر في الجزائر، فإن مستويات العيش في البلد أصبحت تدعو للقلق وتحدد السلم الاجتماعي¹.

المطلب الثالث: البطالة في الجزائر

الجزائر كغيرها من دول العالم تعاني من البطالة، لكنها بنسبة يعتبرها كثير من الباحثين غير مبررة، نتيجة المجهودات المختلفة التي تبذلها الدولة، ونتيجة أنها دولة تتوفر على كل الإمكانيات المادية والبشرية خاصة التي تمكنها من اعتماد برامج ناجحة.

أولا: تطور البطالة في الجزائر:

الشكل (7): تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي 2022.

يعطينا الشكل صورة لتطور معدل البطالة في الجزائر بداية من سنة 1990 الى غاية 2021 ، فمن خلاله يمكننا تقسيم مراحل تطوره الى مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى تمتد من 1990 الى 1999 التي شهدت العديد من الإصلاحات الاقتصادية في سبيل الانتقال الى اقتصاد السوق وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية مما أدى الى تسريح العديد من العمال. وبموجب شروط صندوق النقد الدولي قامت الدولة بتخفيض الإنفاق العمومي مما أدى الى انخفاض الإنفاق الاستثماري، كل هذه العوامل أدت الى ارتفاع كبير في معدلات البطالة التي بلغت ذروتها سنة 2000 بنسبة 30%.

¹ سعيد هنتات ، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، ص 254

فيما يخص المرحلة الثانية (2000-2010) التي شهدت برنامج الإنعاش الاقتصادي (2002-2004) والمخطط الوطني لتطوير الفلاحة، كما ساهم بشكل كبير برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) في التشغيل من خلال البرنامج الاستثماري المنشأ لتدعيم البنية التحتية وتنشي القطاعات الاقتصادية. كل هذه العوامل بالإضافة الى برامج دعم تشغيل الشباب أدت الى انخفاض معدلات البطالة الى 10% سنة 2010. استمرت هذه البرامج في توفير مناصب الشغل مما أدى الى استقرار هذه المعدلات مع وجود تذبذبات صغيرة. حيث بلغت نسبة 10,88% خلال الفترة الممتدة من 2011 الى 2019 بعدها عرفت ارتفاعا خلال سنتي 2020 و 2021.

ثانيا: أسباب البطالة في الجزائر:

هناك عوامل جديدة ساهمت في تفاقم البطالة في بلدنا خلال السنوات الأخيرة يمكن إجمالها فيما يلي :

1- الأسباب الخارجة عن سيطرة الدولة:

هي تلك الأسباب التي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها وتمثل فيما يلي:

1-1- انخفاض أسعار المحروقات:

خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي شهد العالم ارتفاعا كبيرا في أسعار المحروقات و هذا كان يصب في صالح اقتصاد الجزائر إذ زادت معدلات الاستثمار والتشغيل، وأيضا الإنفاق بشقيه العائلي والحكومي إلى مستويات مرتفعة وزادت معدلات نمو الناتج الداخلي الخام وانخفضت معدلات البطالة¹. و لكن في السنوات العشر الماضية انخفضت أسعار المحروقات و هذا ما اثر سلبا على اقتصاد الجزائر بحيث أجبرت الحكومة سنة 2015 على تعليق التوظيف في المؤسسات العمومية مما أدى إلى معاودة ارتفاع معادلات البطالة.

1-2- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي:

إن الأزمات الداخلية التي كان يعاني منها الاقتصاد العالمي، أدى إلى دخول دول الشمال الصناعية سنوات 1960 في صيرورة إعادة هيكلة اقتصادياتها، رافقها تقليص في نشاطات عدة قطاعات صناعية مما تسبب في أحجام مرتفعة من البطالة، وكان تحويل هذه الآثار السلبية إلى دول العالم الثالث هو الحل الأمثل لها من خلال تخفيض الأسعار النسبية للمواد الأولية بما فيها المحروقات الموفرة من طرف دول العالم الثالث، وعليه فإن تبعية الاقتصاد الجزائري للدول المتقدمة مزدوجة، من جهة تصدير المحروقات ومن جهة أخرى استيراد الآلات ومستلزمات القاعدة الصناعية. هذا ما جعل آثار سياسة دول الشمال واضحة في الاقتصاد الجزائري، وتبرز أساسا

¹صالح تومي ، مليكة بجات ، مشكلة البطالة في الجزائر: دراسة استطلاعية عن أبعادها وأسبابها ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، العدد 14، جامعة الجزائر ، 2006، ص 07.

في سوق الشغل بطريقة غير مباشرة ويتجلى هذا في معاودة البطالة للارتفاع انطلاقا من سنة 1985 ، هذه السنة التي صاحبها انهيار الاقتصاد الجزائري الذي أثبت نجاح سياسة الدول الغنية المتمثلة في تعطيل اقتصاديات الدول المصدرة للبتروول. هنا يمكن القول أن مسؤولية الجزائر في هذا السبب ضعيفة لأنها لم تكن قادرة على تجنب هذه الآثار في تلك الفترة ما عدا مسؤولية الاعتماد على الخارج¹.

1-3- العامل الديموغرافي:

منذ الاستقلال عرف النمو الديموغرافي في الجزائر زيادة مرتفعة، يعتبر من بين أعلى النسب في العالم أكثر من 3% خلال ثلاث عقود، و في نهاية الثمانينات دخلت الجزائر "مرحلة الانتقال الديمغرافي" أين سجل انخفاض في الزيادة الطبيعية و استقرت في نسبة 2,8% . لتراجع إلى 2,15% سنة 1997. كما عرفت سنة 2013 زيادة طبيعية لعدد السكان المقيمين تقدر بـ 795 ألف نسمة، و هو ما يعادل فرق بـ 14 ألف نسمة مقارنة بسنة 2012، و بذلك انتقل معدل النمو الطبيعي من 2.16 إلى 2.07%، كما قدر مجموع السكان المقيمين في الجزائر في 01 جانفي 2014 ما تقديره 38.7 مليون نسمة حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء ، بعدما كان بقدر حسب التعداد العام الأخير للسكان الذي يجري بتاريخ 16 افريل 2008 بـ 34,1 مليون نسمة².

2- الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة:

إن السياسة الحكومية المتعاقبة بين مدى عدم ملائمة القرارات مما أدى الى زيادة حدة البطالة وتتمثل فيما يلي:

2-1- تسريح وتقليص العمال:

استطاع برنامج التعديل الهيكلي تحقيق نوع من الاستقرار المالي والتوازن الخارجي على المدى القصير ، لكن مقابل هذا البرنامج لم يستطع تأمين نسبة نمو قوية بدون تضخم وبمعدل بطالة منخفض ، إذ شهدت الجزائر خلال فترة التسعينات ارتفاعا كبيرا في معدلات البطالة وهذا الارتفاع ربما يجد جزءا من تفسيره في الإغلاق المتتالي للمؤسسات العمومية ، وبالتالي تسريحات والتقلصات المتولدة المتخذة من اجل تحضير الوضع و خصوصية عدد كبير من المؤسسات التي أصبحت تشكل ثقلا غير محتمل على الخزينة³.

¹مهدي كلو ، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة: رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، ص88.

²بن فايزة نوال ، دور مؤسسات سوق العمل في الجزائر ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية علوم التسيير، 2009/2008، ص61.

³سليم عقون ، قياس اثر المتغيرات على معدل البطالة دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماستر ، علوم التسيير ، تخصص تقنيات كمية ، جامعة سطيف ، 2009، ص85.

2-2 عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل :

إن السياسة التعليمية المطبقة في الجزائر ، عاجزة عن تلبية حاجات سوق العمل ،ويظهر ذلك في نقص المهارات و أيضا في الزيادات غير العادية التي تدفع بها الجامعات و المدارس سنويا من الخريجين دون أن يكون ذلك طلب حقيقي لسوق العمل ، بحيث نجد زيادة في المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل و عدم تجانس في هياكله، بحيث كان هناك عجز في بعض التخصصات مقابل فائض في تخصصات أخرى مع عدم وجود طلب مماثل لها ، و يرجع ذلك لغياب التخطيط و التنسيق السليم بين الواردات المعنية والتقييد في النظم المتبعة¹.

2-3 قوانين العمل و تشريعاته :

إن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهم بطريقة مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة من خلال التشريع الصادر سنة 1990 بحيث إن محتواه له علاقة بالتزامات الجزائر اتجاه الهيئات والمنظمات الدولية، فمن المسلم به إن الانتقال من نظام القانون الأساسي والتنظيمي الى قانون اتفاقية العقود الجماعية لتسيير علاقات العمل الأمر يدل على تغيير سياسة التوظيف ، بحيث صار انتقال العامل من درجة الى أخرى يرتبك بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة والكفاءة ، يضاف الى ذلك أن الأجور تتحدد وفقا لهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة الإنتاجية الأمر الذي أدى الى انخفاض إنتاجية العامل في القطاعات الحكومية و المؤسسات الاقتصادية العمومية كما أن نظام الأجور في القطاع الخاص اتسم بالجمود مما جعله مسؤولا عن تزايد البطالة ، و بروز ظاهرة البحث عن العمل إضافية خاصة في القطاع الخاص والقطاع الغير رسمي ، وبالتالي حجب فرص عمل إضافية عن الدخلاء الجدد لسوق العمل وتزايد معدلات البطالة.

2-4 عدم ملائمة سياسة الأجور :

حيث إن ارتفاع الحد الأدنى للأجور من حيث القيمة الفعلية بنسبة 17% فترة ضد 1989-1993 مقابل انخفاض نسبة الإنتاجية الكلية للعمالة بنسبة 12% يؤثر على العمالة نفسها ، فإذا استمرت الإنتاجية في الانخفاض خاصة في القطاع الحكومي فالنتيجة هي التسريح ، فإنتاجية العمال لا زالت سلبية قدرت ب 0.1% ما بين 1985-1989 و 0.9% ما بين 1994 و 1995.

¹ بيجيات مليكة ، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، 2007 - 2006 ، ص 168-169.

2-5 التوزيع الجغرافي للسكان:

إن الجزائر تعاني من اختلال في توزيع السكان وكثافتهم في المناطق المختلفة بسبب الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة وأيضاً الهجرة من الولايات الأقل جاذبية لمناصب الشغل الى الولايات الكبرى الأكثر جاذبية لمناصب الشغل، وذلك بسبب غياب سياسة توزيعية واضحة للإتفاق العام وتمركز المؤسسات الإنتاجية في المدن الشمالية. لقد مست البطالة كل المناطق الجزائرية خاصة الجنوب سنة 1990 رغم انخفاض الكثافة السكانية فيه وذلك راجع لعدم توازن الجهوي مع توزيع المشاريع الاستثمارية بطريقة غير عادلة، كما أن معدل البطالة ارتفع بنسبة 9.6% سنة 1998، مع انخفاضها في الجنوب نظراً لإتباع سياسة التوازن الجهوي التي تضمنت توزيع المشاريع الاستثمارية بطريقة ملائمة مع مراعاة القدرات الاقتصادية لكل منطقة، و كان الهدف من هذه السياسة القضاء على النزوح الريفي وتشجيع استصلاح الأراضي على مستوى الجنوب¹.

كما أن حجم البطالة كبير بالنسبة لمنطقة الحضر، إذ ما قورنت بحجم البطالة في الريف، حيث سجل سنة 2008 أن هنالك 1012000 بطال في منطقة الحضر مقابل 157000 بطال في الريف.

2-6 التوقف عن تعيين حملة الشهادات:

إن سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية، حيث كانت تتكفل الدولة بتعيينهم في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية، ضمن سياسة اجتماعية متكاملة، وهذا ما أدى الى ظهور البطالة المقنعة بهذه الأجهزة لان السياسة الخاصة بإنشاء عدد كبير من مناصب العمل في القطاع الحكومي نجم عنه ارتفاع نسبة العمال الأجراء الدائمون في مجمل الوظائف، حيث أصبح الأجراء يمثلون نسبة 66.5% من مناصب الشغل سنة 1998، بينما لم تكن تتجاوز هذه النسبة 35% سنة 1966، لكن بعد الثمانينات تميز تطور الشغل بسلسلة من العوامل والإجراءات الاقتصادية التي أدت الى تغيير دور الدولة في تعيين الخريجين.

أما في سنوات التسعينيات عرفت انتشار واسع للبطالة في صفوف طلبة الجامعات وخريجي معاهد التكوين المهني، حيث قدر عددهم بحوالي 100000 شخص سنة 1998، وفي حدود 140000 شخص في سنة 2001 بسبب هشاشة العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية الطالبة للعمل والمؤسسات التكوينية خاصة عند اعتماد الجزائر

¹ يحيات مليكة، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر، مرجع سابق، ص 169.

سياسة ترشيد الموارد المالية ، فلم يعد بإمكان المؤسسات الاقتصادية تخصيص أغلفة مالية للتكوين ، وهو من متطلبات علاقات عمل الجديدة للسوق التي تعتمد على المرونة الشديدة في العمل¹.

ثانيا :خصائص البطالة في الجزائر:

يمكننا تحديد أهم مميزات البطالة في الجزائر كالآتي :

- إن النسبة الأهم من البطالين في الجزائر هم من فئة الشباب فآثر من 11% من العاطلين عن العمل هم اقل من 30 سنة .
- إن ثلثي من العاطلين عن العمل لم يسبق لهم العمل أي ليس لهم تجربة مهنية سابقة وهذا ما يصعب دمجهم في سوق العمل.
- البطالة تمس أكثر الفئات الغير حاصلة على أي مستوى تكويني فأكثر من مليون متعطل عن العمل له مستوى دراسي متوسط و13% من البطالين ليس لهم أي مستوى تأهيلي.
- نلاحظ تزايد في ملحوظ للبطالة في صفوف النساء حيث بلغت نسبته من 31% إلى 41% .
- إن البطالة منتشرة أكثر لدى الفئات الاجتماعية الضعيفة ، حيث تقدر البطالة لدى الفقراء ب 44% مما يؤكد على الترابط الوثيق بين ظاهرة البطالة والفقرة أكثرية البطالين فقراء وأغلب الفقراء عاطلين عن العمل.
- تتوزع البطالة بشكل غير متوازن داخل الوطن ، فبعض المناطق تعاني أكثر من مناطق أخرى في ولايات كوهرا ن ، مستغانم ، الجزائر ، البليدة ، تيبازة ، عنابة وقسنطينة تقدر مستويات البطالة فيها ب 10% من المجتمع النشط و ولايات أخرى كولاية الشلف ، تيزي وزو ، برج بوعريرج ، سطيف ، جيجل أم البواقي وتبسة تعرف معدلات البطالة تفوق 75% من المجتمع النشط ، في حين إن ولايات أخرى كولاية تلمسان ، تيارت ، تسمسيت ، المدية ، الجلفة المسيلة ، ميلة وبسكرة تتراوح بين 60% و70% .
- إن بطالة حاملي الشهادات الجامعية آخذة في الزيادة من سنة لأخرى فحسب الديوان الوطني للإحصاء فقد ارتفعت نسبة البطالين من حاملي الشهادات الجامعية من 0.6% إلى 3.17% سنة 1992 ثم إلى 4.4% سنة 1995 وتجاوز عددهم في سنة 1997 مئة ألف بطلال جامعي مما يشير إلى أن النمط التعليمي الذي يتماشى مع مستجدات سوق العمل إن ظاهرة ارتفاع نسبة العاطلين من المتعلمين والمهنيين وذوي التخصصات الماهرة ليست ظاهرة وطنية بل إنها ظاهرة منتشرة في العديد من البلدان النامية ، ففي تقرير للبنك الدولي أشار فيها إلى انه في 32 بلد نامي كان هناك أكثر من 2.4 مليون عاطل عن العمل من الذين

¹ أحمد طارق، أسباب البطالة، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <http://mawdoo3.com>

كانوا يعملون في وظائف المهن الفنية والإدارية العليا ، هذا النوع من العاطلين عادة ما يسعى الى العمل في خارج البلاد الأمر الذي يعتبر هدرا كبيرا للموارد البشرية¹.

ثالثا: الإجراءات المتخذة من طرف الدولة للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر:

اعتمدت الدولة في إطار تنفيذ سياستها المتعلقة بالتشغيل على آليات وبرامج متعددة و متنوعة، منها ما يتعلق بالتشغيل المباشر ، ومنها ما يتعلق بتشجيع خلق المؤسسات التي توفر المزيد من فرص عمل، الأمر الذي شكل ما يمكن وصفه بالتجربة الوطنية في مجال التشغيل ،هدفها الأساسي الحد من استمرار تزايد نسبة البطالة، وعموما تجسدت هذه التجربة من خلال العديد من البرامج و الأجهزة التي نذكر منها ما يلي :

1-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة الى العمل، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال وتتمحور هذه النشاطات حول الإجراءات التالية:

•الدعم والمساعدة من اجل الرجوع الى العمل.

• المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة ببطالين الحاملين لشهادات التكوين المهني و التعليم العالي أو حتى الذين يمتلكون خبرة في ميدان معين يمكنهم الاستفادة من إعانة تتراوح بين 500000 دج و 1000.000 دج ، بمساهمة شخصية ب 1% أو 2% من كلفة الاستثمار تصل الى عشر ملايين دينار جزائري ، يتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مراكز البحث عن العمل و مراكز الدعم الحر حيث انطلقت نشاطات مراكز البحث عن العمل ومراكز دعم العمل الحر سنة 1998 .²

2-الوكالة الوطنية لدعم الاستثمارات:

أنشأت سنة 1993 تهدف هذه الوكالة الى تشجيع الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتقرير المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار، والذي ينعكس إيجابا في إحداث مناصب العمل و بالتالي التخفيف من حدة البطالة. منذ إنشاء الوكالة سنة 2001 بلغ عدد المشاريع المنجزة في النشاط الإنتاجي 6616 مشروع بمبلغ

¹رحيمي عيسى، وآخرون، ظاهرة البطالة : مفهومها، أسبابها وأثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 00، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 2018، ص 149.

²بورنان إبراهيم، بورنان مصطفى، الآليات الحديثة المتبعة من طرف الحكومة للقضاء على البطالة في الجزائر في ظل العولمة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 06، المجلد 01، جامعة الوادي، 2013، ص 72.

74397 مليار دينار جزائري مما سمح بتوفير 178.166 منصب شغل وتوقف فعالية هذه الوكالة على توفير محيط مشجع للاستثمار¹.

3-برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية:

هو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة، موجة لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 30 سنة في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية مع الإشارة الى برنامج آخر يشبهه الى حد كبير برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة في نظام الشبكة الاجتماعية الذي تشرف عليه مديرية النشاط الاجتماعي لحساب وكالة التنمية الاجتماعية التابعة لنفس الوزارة².

4-عقود ما قبل التشغيل:

ويتمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت، وينظم من طرف الجماعات المحلية والمديريات الوزارية، المكلفة وقطاعات الفالحة، ويخص هذا البرنامج طالبي العمل دون أي تأهيل مهني خاص، إذ أن غالبيتهم من الراسبين في المنظومة التربوية، وهذا لتسهيل إدماجهم في الحياة العملية، وتقوم الدولة بتمويل برنامج تشغيل الشباب عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب، وتحدد الإعانات المقدمة وفقا لعدد المستفيدين ومستوى التأجير الذي يربط حسب مستوى الأجر الوطني الأدنى، أما على المستوى النوعي كشف تطبيق برنامج تشغيل الشباب عن وجود نقائص مرتبطة ب:

• إشكالية الإدماج التي تنحصر في مناصب العمل المؤقتة غير المحفزة وغير المؤهلة والتي تجزئ في إطار الأجر الوطني الأدنى.

- تنظيم الإجراءات الهامشية تماما على المستوى المحلي، بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه وتنسيق

مختلف نشاطات المتدخلين و متابعتهم³.

¹حدير أسامة، المرافقة المقاولانية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتقليل من البطالة دراسة حالة الجزائر، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة معسكر، 2018، ص 227.

²سميرة العابد، زهير عياد، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والظموحات، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة باتنة، 2012، ص 79.

³علي جبار، مساهمة برامج التشغيل المتخذة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 26، المجلد 02، جامعة زياد ابن عاشور الجلفة، ص 211

5-برنامج مساعدة على إنجاز مقاولات صغرى:

دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في السداسي الثاني لسنة 1997 وهو موجه للمواطنين الشباب الراغبين في إنشاء مقاولاتهم الخاصة كما يتوجه إلى الإطارات التي شملتهم إجراءات تخفيض عدد العمال، وهذا البرنامج ممول من طرف الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب FNSEJ والمسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ وحرصا على تسهيل منح القروض البنكية للراغبين في إنشاء مقاولتهم الخاصة، تم إنشاء صندوق ضمان استثمارات المقاولات لامتنع الفائض من العمالة الزائدة في سوق العمل ولو بنسب ضئيلة لكل مقولة¹.

6-برنامج القرض المصغر:

يسير برنامج القروض المصغرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية ANDS ، ودخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في شهر نوفمبر من سنة 1999 وهو موجه للأشخاص الذين ليس لهم منصب شغل والذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 60 عاما، ويتمثل أساسا في منح قرض بنكي للمساعدة في إنشاء نشاط يختاره طالب القرض المصغر، ويتراوح المبلغ الذي يمكن منحه بين 5000 دج و350.000 دج وللحصول على هذه المساعدة يتعين على طالبها لزوما أن يتوفر من ماله الخاص ما لا يقل عن 50% من مبلغ القرض المطلوب وتقدم هذا القرض البنوك لمدة تمتد من سنة إلى 05 سنوات وفقا لمبلغ القرض المطلوب، وتتولى الخزينة تخفيض سعر الفائدة على هذا القرض حيث لا يدفع المستفيد سوى 0,2% من الفوائد البنكية وزيادة على ذلك تقرر إنشاء صندوق ضمان برأس مال قدر ب . 4 ملايين دج منها 2,5 تدفعها الخزينة من أجل ضمان البنوك وتسهيل منح القروض .

إن الإجراءات المتخذة لتخفيف ضغوط سوق العمل في الجزائر تدخل في إطار اجتماعي تضامني من خلال منحة الشغل هذه والتي رغم أهميتها مقارنة بالظروف التي عرفتها الجزائر المتسمة بطابع غير متوازن من حيث تم غلق المؤسسات وتسريح العمال إلا أنها في عمومها ظهرت عاجزة وغير دائمة إضافة إلى أن الدولة أنفقت عليها مبالغ طائلة في الوقت الذي ما تزال فيه البطالة تشكل تحدي اجتماعي كبير للاقتصاد الجزائري.

6- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2000-2014 PSRE

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أن البلد بصدد خوض تجربة نمووية اتضح معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تحت لف عن

¹سميرة العابد، زهير العابد ، مرجع سابق، ص80.

تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومية الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية تمثلت في¹:

7-1: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004psre:

وقد ساهم هذا المخطط بامتصاص البطالة، بحيث سمح بإنشاء 751812 منصب منها 464930 منصب دائم و292882 منصب مؤقت، وقد استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر بحيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004 منها 96% مؤسسات خاصة وهذا العدد يفوق عدد المناصب الشغل التي كانت متوقعة من هذا البرنامج خلال الفترة 2001-2004 والمقدرة بـ 713150 منصب شغل، البرنامج قد حقق أهدافه في مجال التشغيل و بزيادة قدرها 38662 منصب شغل عن المتوقع .

7-2: برنامج تكميلي لدعم النمو 2005-2009PCSC:

ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.65% سنة 2004 الى 10,16% سنة 2009. .

7-3: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 PCCE:

ساهم برنامج توطيد النمو الاقتصادي بخفض معدل البطالة من 10.16% سنة 2009 إلى 9.82% في 2013، ولكن رغم أن تنفيذ برنامج الاستثمارات (2001-2014) قد أدى إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية إلا أن هذا التحسين يبقى ظريفي ارتباطه بعوامل خارجية و بالأخص تقلبات أسعار المحروقات.

المطلب الرابع: سعر الصرف في الجزائر

أولا: تطورات الحديثة لسعر الصرف في الجزائر²

فما بين 1995 و 1996 شهد سعر صرف الدينار الجزائري تدنيا في قيمته مقابل الدولار بأكثر من 20 بالمائة، ليستمر هذا التدهور تدريجيا خلال سنوات 1997 وإلى غاية 2001، ونظرا لاستمرار هذا التدهور سنة 2002، وبسبب ارتفاع الأورو أمام الدولار الأمريكي عملت السلطات في الجزائر على التدخل في سوق حيث قام الصرف سنة 2003 من أجل إرجاع سعر الصرف الحقيقي إلى مستواه المسجل في بداية 2002 البنك

¹ بوجمعة بلال، تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001/2014) في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 01، جامعة ادرار، 2014، ص ص 37، 38، 39.

² العمري سيليا، اثر تقلبات سعر الصرف في التضخم والميزان التجاري حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980/2018، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة اكلي محمد ولحاج، البويرة، 2019/2020، ص 80.

المركزي بتخفيض قيمة العملة ما بين 2 إلى 5 بالمائة وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق الموازية مقابل أبرز العملات الأجنبية. وبفضل احتياطات الصرف الناجمة عن التطور في عائدات المحروقات خلال السنوات 2000 إلى غاية 2003 بلغت بداية سنة 2003 ما مقداره 32,9 مليار دولار، تمكنت السلطات النقدية للجزائر من تعزيز دورها في تسيير سعر صرف الدينار وحمايته من الصدمات والتقلبات الخارجية، وعرف خلال هذه المرحلة تحسنا ملحوظا مقابل الدولار الأمريكي بلغ نسب 17,67 بالمائة، متأثرا بأسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق الدولية، كتحسن الدولار مقابل الأورو، وكذا بنسب التضخم لدى أهم الشركاء التجاريين للجزائر إلا أنه و أثر صدمة الخارجية التي تلقتها العملة الجزائرية سنة 2009. نتيجة الأزمة المالية العالمية سنة 2000، وفي ظل بيئة يطبعها تذبذب شديد للدولار مقابل الأورو ، عرف الدينار الجزائري تذبذبا خلال هذه المرحلة وفقد 12% من قيمته ،عمل خلالها بنك الجزائر على تصحيح سعر التعادل. واستمر الحال لما هو عليه سنة 2010، إلا أن مرونة سعر صرف الدينار تعد عنصرا مهم في سير سياسة سعر الصرف المتبعة من طرف بنك الجزائر لم تشكل عائقا أمام الناشطون في مجال التجارة الخارجية وعملت الجزائر خلال سنة 2011 على تعزيز تدابير دعم الصادرات خارج المحروقات بتنشيط دور المصادر فيما بين البنوك خاصة في مجال تغطية خطر الصرف، خلال هذه السنة تحسن بنسبة 2%، واعتبرت هذه السنة الأفضل بعد الأزمة من حيث عائدات الصادرات، والتي جاءت نتيجة لتحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية ، ما يمكننا الإشارة إليه من خلال تدخلات البنك المركزي في السوق الرسمية هو تأثير سعر الصرف الاسمي بعمق بفضل هذه التدخلات، ما مكّهم لإجراء التعديل الدوري لبلوغ أهداف سعر الصرف الحقيقي، ويرجع ذلك الى احتياطي الصرف الذي كانت تملكه هذه السلطات بسبب استحواذها على معظم الصفقات التي تتم في سوق الصرف، وذلك بناء على التأثير الذي يضم ثلاثة عوامل مهمة:

- الصادرات الطاقوية تمثل أكثر من 95 بالمائة من إجمالي الصادرات؛
 - بموجب القوانين فإن مداخل العملة الصعبة المتأتية من صادرات المحروقات يجب أن تحول إجباريا إلى الدينار بواسطة بنك الجزائر، وهذا في إطار العمليات التي يقوم البنك خارج السوق ما بين البنوك.
 - تخضع تحويلات رؤوس الأموال الى الرقابة الصارمة.
- وبعد الحركات الواسعة في أسعار الصرف الدولية الرئيسية التي شهدتها العالم الذي يمر بمرحلة انتقالية بعد الأزمة، مرتبطة بوضعية اقتصاد العالم زادت جدا بداية سنة 2012، امتدت هذه التحركات مؤثرة على الاقتصاديات

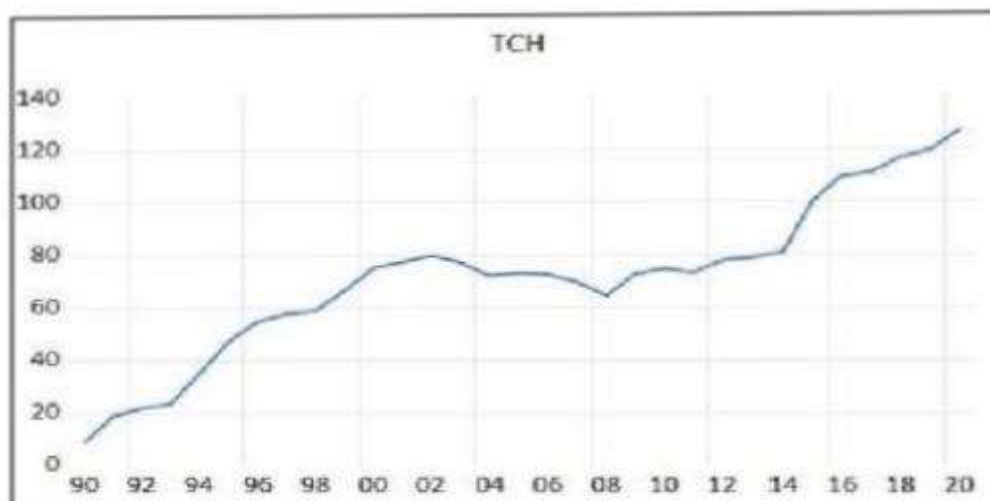
الناشئة والنامية، دفعت بالسلطات النقدية بالجزائر الى القيام بعملية تخفيض أخرى لقيم الدينار الجزائري سنة 2013 وبطريقة غير معلنة سابقا لتلافي آثار هذه التحركات، تم فيها مراعاة تطور الأورو مع الدولار الأمريكي الى جاني فارق التضخم، حيث تم تخفيض الدينار بنسبة قدرت ب 9% مقابل اليورو 4% مقابل الدولار، والتي رأى فيها بعض الخبراء أنها جاءت متأخرة حيث يفترض أن تتم سنة 2012 أين عرفت الجزائر ارتفاعا في معدلات التضخم آنذاك ب 9% بسبب ارتفاع الأجور والزيادات التي تقرر وبآثار رجعية، بينما لم يتعدى نسبة 2,6% و ب 2% في أوروبا وأمريكا على التوالي، أما في سنة 2013 فسجل معدل التضخم 3,5 بالجزائر و 1,1 و 1,2 بأوروبا وأمريكا في نفس الشهر، ولذلك ينصح بأنه من مصلحة الجزائر توجيه معاملات تجارية مع الخارج نحو مناطق الدفع بالدولار وذلك بسبب ارتباط أسعار المحروقات وتحديد هذه العملة، وان حوالي 70% من الواردات تدفع بالأورو هو ما ترتب عنه خسارة صرف بسبب انخفاض الدولار أمام اليورو، وتفقد الجزائر بذلك جزء من القوة الشرائية.

واستمر سنة 2014 الدينار في تراجع وفقد خلالها ما قيمته 10,58% من قيمتها الاسمية مقارنة بسنة 2011،

ما تطلب تدخلات ديناميكية لبنك الجزائر في سوق ما بين البنوك متابعة يومية لتطور سعر الدينار للحفاظ على مستواها التوازني. كما سجل الدينار في 2021 تراجعا بنسبة 4,69% بين نهاية شهر نوفمبر 2020 ونهاية 2021. حيث بلغت الأسعار المسجلة 132.1319 دج/1 دولار أمريكي¹.

¹متاح على الموقع الالكتروني التالي: <http://www.ennaharonline.com>

الشكل(8): منحني تطور سعر الصرف مقابل الدولار خلال الفترة (1990-2021)



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي 2022.

ثانيا: الإجراءات المتخذة من طرف الدولة في تحسين سعر الصرف:

بعد قضية إصلاح الاقتصادي وتحرير السوق المصرفي وإنشاء بورصة الجزائر أهم المحاور أولتها الجزائر اهتماما كبيرا لاستقرار سعر الصرف الاسمي وتقوية المركز المالي الخارجي للجزائر اتخذت إجراءات الجديدة يمكن إجمالها في ما يلي¹:

- إقرار التحويل الجزئي للدينار .

- تخفيض الدينار الجزائري.

- مواصلة تحرير الأسعار.

وفي مجال صرف العملة تقرر ما يلي:

- اعتماد التحويل التجاري للدينار سنة 1991 وتطبيقه فعليا سنة 1994 .

- تحرير أسعار الواردات .

- اعتماد طريقة التسعير ال Fixing لتحديد سعر الصرف .

- اعتماد التحويل الجاري للدينار في جوان 1995 .

- إنشاء سوق صرف ما بين البنوك سنة 1996

إلا أن هذه الإجراءات لم تستطع الحد من الموازية للصرف بل زاد حجمه واتسعت دائرته.

¹بن داهرالوية، مخالفه جوهر، سيرورة سعر الصرف الفعلي الحقيقي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2020، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، 2022/2021، ص51.

رغم نظام الرقابة على الصرف الذي يؤمن استخدام الموارد من العملات الأجنبية لخدمة المصالح الوطنية ويراقب كل من التدفقات المالية بين كل من البلد المعني وبقية العالم لكن بالمقابل فتن الصرامة في تنفيذ الرقابة والتضييق الكبير على عمليات الصرف لم يحد من حجم سوق الصرف الموازي لبيع أو اقتناء العملة .
إذ هنالك علاقة طردية ما بين نمو سوق الصرف الموازي وبين برامج الرقابة على الصرف فكلما زادت لرقابة على الصرف زاد حجم السوق الموازي والعكس .

ومن أهم أسباب تنامي التعاملات الغير رسمية في سوق الصرف يمكننا ذكر ما يلي :

- المركزية في الحصول على العملة الصعبة نظرا لعدم وجود سوق حرة رسمية يمكن تحويل فيها العملة بدون قيود وكذلك تسقيف المبلغ القابل للتحويل الى العملة الصعبة بحيث أن المبلغ الأقصى القابل للتحويل من الدينار الجزائري الى العملة الصعبة يقدر ب 15000 دج لمن يريد السياحة في الخارج مرة واحدة في السنة.
- ومن أهم الإجراءات يمكن لها أن تحد من توسع السوق الموازي :
- تسيير تكثر فعالية لموارد البنوك التجارية من العملة الصعبة.
- إعادة لنظر في النصوص القانونية المنظمة لسوق الصرف بما يتماشى وحاجيات الاقتصاد الوطني ، إلا انه لا يمكننا أن نحمل بعض المعطيات الهامة التي يوفر السوق الموازي لإجراء بعض التعديلات المهمة على سعر الصرف الرسمي ، وذلك ليكون سعر الصرف الموازي أكثر فعالية من سعر الصرف الرسمي .
- كما أن سعر الصرف الموازي يبين لنا درجة فرط تقييم العملة وإمكانية استعماله كمؤشر في حالة إذا قررنا تخفيض العملة أو إجراء عملية التحويل.

المبحث الثاني: القوة الشرائية للدينار الجزائري:

عرف الدينار الجزائري منذ الاستقلال الى يومنا هذا عدة تحولات هامة أدت به الى التدهور في قيمته هذا ما استوجب على الجزائر و بعد تخليها عن النظام الاشتراكي القيام بعدة إصلاحات في شتى المجالات خاصة فيما يتعلق بأنظمة سعر الصرف ، وهذا من اجل رفع قيمة القوة الشرائية للدينار الجزائري ، إلا أن هذه الإصلاحات فشلت خاصة الإصلاحات المتعلقة بنظام سعر الصرف المرن المدار ، هذا ما أدى بدينار الجزائري الى الانهيار وانخفاض قيمته مقابل العملات الأخرى وهذا ما لوحظ في الآونة الأخيرة ولهذا سوف نحاول إبراز أهم الأسباب التي أدت الى قيمة القوة الشرائية للدينار الجزائري واهم الإصلاحات التي يجب على الجزائر القيام بها من النهوض بقيمة عملتها .

المطلب الأول: أسباب انخفاض قيمة الدينار الجزائري:

لقد عرف الدينار الجزائري في الآونة الأخيرة انخفاضا كبيرا في قيمته مقابل العملات الأخرى أدى بالاقتصاد الوطني الى التدهور والخوف من الدخول في أزمة حادة يصعب الخروج منها وهذا يعود للأسباب التالية :

أولا: السياسة النقدية

مع مصادقة البرلمان على طرح الحكومة الجزائرية لفكرة اعتماد مصادر التمويل الغير تقليدية للخزينة العمومية من قبل البنك المركزي الجزائري، و ما قد ينجم عن ذلك من اضطرار "بنك الجزائر" لطباعة أو إصدار المزيد من العملة الوطنية

(الدينار) تصاعدت الأصوات و كثرت الأسئلة والنقاشات حول الأثر السلبي الذي غالبا ما يعتقد أنه يصاحب زيادة الكتلة النقدية من خلال طبع المزيد من العملة الوطنية. ويعتقد أن الآثار السلبية مرتبطة بثلاث عوامل أساسية و هي¹:

1-معدل الإفراط في الطباعة: خاصة و أن الحكومة لم تصرح بحجم الكتلة النقدية التي سوف يتم إصدارها من الدينار الجزائري ، ولن تحدد أو تعلن عن المعايير التي سوف تعتمد عليها لتحديد حجم تلك الكتلة.

¹نور الدين جوادى، طبع الدينار آلية فعالة وليس لها بالضرورة آثار سلبية على الاقتصاد أو على القدرة الشرائية للمواطن، جريدة التحرير، 20 سبتمبر 2017، ص5.

2-حجم الكتلة النقدية المتداولة: في ظل الاكتناز العالمية للعملة الوطنية من قبل المتعاملين الاقتصاديين و المستهلك الجزائري خارج النظام المالي الرسمي ، تنسأ ما يعرف اقتصاديا بمصطلح مصيدة السيولة تحول دون بقاء تلك الكتلة النقدية في السوق لتمارس دورها التقليدي و تتسبب في التضخم. وهذا ما يعرف حاليا في الجزائر خاصة وأن الأرقام تشير الى ما بين 36% و 45% من إجمالي الكتلة النقدية في الجزائر تتواجد خارج المنظومة البنكية الرسمية.

3-معدل نمو المبادلات التجارية داخل السوق المحلية: فالبنك المركزي ملزم أصلا بطبع كميات من الدينار تتوافق مع النمو في حجم المعاملات التي تتم داخل الاقتصاد المحلي الجزائري وهذه من أهم وظائفه على رأي السلطة المحلية للدولة.

إن لجوء بنك الجزائر للخفض الإداري للدينار في تناغم مع حقيقة السوق النقدية جاء لكي يعوض خسارة الميزانية من الجباية النفطية (تراجع ب 50% في عام واحد)، وللحد من الواردات (57 مليار دولار في سنة 2014) على أساس أن الاستيراد بالدينار الضعيف يقلل من تنافسية المنتج الأجنبي في السوق الوطنية لأن سعره يصبح أعلى، وهذا في رأينا غير صحيح للأسباب التالية¹:

- عدم مرونة الإنتاج الوطني من حيث الكم أو الجودة.
- تضاعف الطلب الداخلي تحت ضغط زيادة الإنفاق الحكومي و ارتفاع الأجور و ضخ السيولة الموازية ما يعني محدودية أثر الدينار الضعيف على الميزان التجاري وتحمل المستهلك أثر الدينار الضعيف وأثر زيادة الأسعار .
- و باختصار الهدف من الدينار الضعيف هو ضبط ميزانية الدولة و ضبط الميزان التجاري في جانب الواردات وليس رفع التصدير، فمن آثار الدينار الضعيف هي رفع الأسعار غير المدعمة.

و في جانب السياسة النقدية خفض الدينار يؤدي في مرحلة لاحقة الى رفع سعر الفائدة لدى البنك المركزي لضبط كلفة الاقتراض ما يؤدي الى رفع كلفة رأس المال و من ثم تكلفة الاستثمار كما أن خفض قيمة العملة الوطنية أدى الى رفع قيمة السلع المستوردة وخاصة السلع الاستهلاكية و الوسيطة مما أدى الى ارتفاع معدل التضخم، و تدخل عدم اليقين فيما يخض القيمة المستقبلية للدينار ما يؤثر على المبلغ الفعلي للصفقات العمومية ، و ينتج عنها أيضا دفع الأفراد الى الاستثمارات الغير المنتجة (العقارات، الصرف الأجنبي).

¹بشير مصطفى، نهاية الربيع الأزمة والحل، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 196.

ثانيا: تنامي سوق الصرف الموازي

إن القوة الشرائية للدينار الجزائري ليست سوى مرة للنشاط الاقتصادي و علاوة على ذلك فهو رمز من رموز السيادة الوطنية، لذلك لا بد أن يعرف انتعاشا إلا أن الواقع بين لنا إن القوة الشرائية للدينار الجزائري جد متدهورة وهذا لم يكن إلا نتيجة حتمية ومنطقية لتنامي ما يعرف بسوق الموازي أو السوق السوداء أو السوق الغير رسمي.

إن تخفيض سعر الصرف للدينار الجزائري واقع لا يمكن نكرانه و إنما يتم في الجزائر بصفة تدريجية و على مراحل لتفادي الصدمات و هذا بسبب أن السوق الموازية للعملة لا تزال مهيمنة بصورة كبيرة ومؤثرة¹، فرغم التدابير التي اتخذتها السلطات لمكافحة إلا أنها لم تفلح بل استمر في التنامي بشكل كبير إذ تعد الرقابة الصارمة والشديدة على سعر الصرف أهم الأسباب التي أدت إلى الفشل في الحد من السوق الموازي بالإضافة إلى عدم وجود مكاتب للصرف.

ثالثا: التضخم

امتدت آثار الأزمة البترولية إلى الوضع النقدي في الجزائر حيث شهدا معدلات التضخم ارتفاعا خاصة خلال الفترة 2014 إلى 2016 مما أدى بهذا الارتفاع في التضخم إلى التأثير على القوة الشرائية للدينار الجزائري بالتدهور والانخفاض الكبير، فالتضخم من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

بالنظر لما تسببه العوائد النفطية المرتفعة كما المنخفضة في ارتفاع معدلاته ليصبح عائقا أمام الاستقرار الاجتماعي والاستثمار الإنتاجي، فالسياسة المالية التوسعية التي تبنتها الجزائر من 2001 ساهمت في زيادة الكتلة النقدية و توجيه المعروض النقدي نحو الاستثمارات الغير إنتاجية و التوسع في حجم الواردات والرفع من قيمة الأجور وهو ما تسبب في تزايد الطلب المحلي والدفع نحو الارتفاع في المستوى العام للأسعار في ظل غياب أي إستراتيجية واضحة لمواجهة الطلب بالاستثمار.

بالمقابل فلقد كانت السياسة الانكماشية المعتمدة في الجزائر سنة 2015 والتي سببها الأزمة البترولية دورا في انتقال معدل التضخم من 2,92% سنة 2014 إلى 4,78% سنة 2015 وهذا نتيجة لانخفاض المعروض السلعي للقيود المفروضة على الاستيراد وضعف إنتاجية المؤسسات الوطنية والتدهور الحاصل في قيمة العملة

¹قندوز هشام، العلاقة بين سعر الصرف الرسمية وسعر الصرف الموازي على المدى الطويل حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص 15.

وارتفاع سعر صرفها بنسبة 25,67% بين سنتي 2014 و 2015 ليبلغ 100,44 دينار فالاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية و توجيهها نحو القطاعات غير المنتجة أدى الى ضعف الاقتصاد الحقيقي والإنتاج وهو ما له تأثير مباشر على القوة الشرائية للدينار الجزائري¹.

المطلب الثاني: الآثار السلبية لانخفاض القوة الشرائية

عندما تنخفض القوة الشرائية فهذا يعني أن ثمة أزمة اقتصادية تدق أبواب إذ يقاس التطور الاقتصادي في بلد ما عادة بالاستناد الى تطور مستوى معيشة سكان هذا البلد و الذي يشمل الأجر مع قيمته الحقيقية والخدمات العامة المختلفة من التعليم والصحة والسكن وغيرها.

ولا شك أن استمرار انخفاض قيمة الدينار ستكون له تداعيات سلبية على الاقتصاد الوطني والتي من بينها²:

• نشوء وتفشي ظاهرة التضخم المستورد نتيجة ارتفاع تكلفة المستوردات عند تقويمها بالعملة الوطنية مما يزيد من هشاشة الوضع الاجتماعي والسياسي للبلاد.

• ارتفاع قيمة المديونية الخارجية وكذا خدمة الدين عند تحويلها للعملة المحلية.

• إضعاف الثقة في مجال إدارة الأعمال حيث أن المستثمرين المحليين والأجانب لا تكون لديهم أدنى رؤية حول السلوك المستقبلي لسعر صرف الدينار ما عدا توقع انخفاضه المستمر، ودون تمكنهم من اتخاذ التدابير الضرورية للوقاية من ذلك وهذا في ظل ضعف آليات التغطية والوقاية من مخاطر الصرف في الجزائر.

• استمرار انخفاض القوة الشرائية للدينار الجزائري لاسيما مقابل عملات الدول المجاورة كتونس والمغرب سيؤدي الى استمرار و استفحال ظاهرة تهريب السلع الجزائرية المدعومة من طرف الدولة (البنزين....الخ) لبيعها في هذه الدول من أجل تحقيق مكاسب ، وهذا على حساب تكبيد الخزينة العمومية خسائر دعمها لأسعار هذه السلع.

• استمرار انخفاض القوة الشرائية للدينار الجزائري سيؤدي لا محالة الى انكماش الإنتاج المحلي بسبب زيادة تكلفة السلع الوسيطة المستوردة (مدخلات الإنتاج) ونشوء ظاهرة التحلي عن الصناعة.

¹حليمي حكيمة، ربوع النفط بين لعنة موارد الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية -قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر ، مجلة ملف للبحوث والدراسات، العدد 5، جوان 2017 ،ص135.

²بوسنة اسيا، البات تصحيح اختلال في قيمة الدينار الجزائري دراسة تحليلية من 2000 الى 2016 ، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2017/2018، ص 98

المطلب الثالث: الإصلاحات المقترحة للحد من تدهور القوة الشرائية للدينار الجزائري

لقد كان لانهيار قيمة الدينار الجزائري آثار وخيمة على الاقتصاد أدت به الى زعزعة استقرار مختلف عوامله لذلك يستوجب على السلطات القيام بمختلف التدابير والإصلاحات في مختلف المجالات والقطاعات والتي من شأنها أن تحد من تدهور القوة الشرائية للدينار الجزائري والعمل على رفعها مستقبلا ، و من بين هذه الإصلاحات نذكر:

أولا: الإصلاحات على المدى القصير

هنالك جملة من الإصلاحات والتدابير التي يتوجب على السلطات القيام بها في الوقت القصير وهذا نظرا للوضع المتأزم الذي يعيشه الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة و نذكر من بين هذه الإصلاحات ما يلي:

1-السياسة النقدية على المدى القصير

تعتبر السياسة النقدية من أهم الإجراءات لتمكين السلطات النقدية من إدارة الصرف النقدي و ضبط السيولة بما يتوافق مع الأحداث الاقتصادية للدولة لتحقيق الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي، ويتم ضبط السيولة من خلال السياسة النقدية التقييدية، حيث أنه يتبع البنك المركزي السياسة النقدية من خلال تقليص كمية النقود ورفع معدل الفائدة ومن ثم محاربة ارتفاع الأسعار ومحاربة التضخم ومن هذا الأساس تبرز أهمية استهداف المعروض النقدي بتبني قاعدة ثابتة لنمو النقد بمعنى أنه ينبغي إلزام البنك المركزي باستهداف معدل نمو النقد بحيث يكون مساويا لمعدل نمو إجمالي النقد الحقيقي، تاركا مستوى الأسعار دون تغيير فإذا كان المتوقع أن ينمو الاقتصاد ب 2% في سنة معينة ينبغي أن يسمح البنك المركزي بزيادة المعروض النقدي بنسبة 2%، ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا بوجود استقلالية تامة للبنك المركزي في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية¹.

كما تلعب سياسة التعقيم دورا هاما في تفعيل السياسة النقدية من خلال عزل آثار ارتفاع فائض السيولة على الأساس النقدي في الجزائر وامتصاصه للحد من البوادر التضخمية و تتم سياسة التعقيم من خلال مجموعة من الإجراءات تتمثل في ما يلي:

- سياسة السوق المفتوحة: تتمحور حول بيع البنك المركزي لأذونات الخزينة وأدوات أخرى لخفض المكونات المحلية للقاعدة النقدية.

¹فاطمة الزهراء خبازي، إشكالية عدم الاستقرار في سعر الصرف ودور السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، مجلة الاقتصاد الجديد،

- سياسة الخصم والاقتراض المباشر: وذلك من خلال رفع قيود اللجوء للبنك المركزي بغرض التمويل .
- الاحتياطات الإلزامية: يكون التدخل فيها عن طريق رفع معدلات الاحتياطي الإلزامي.
- مقايضات أسعار الصرف: يتدخل على أثرها البنك المركزي عن كريق بيع العملات في تاريخ لاحق بسعر صرف أجل.

2- السياسة المالية :

من المفيد التأكيد على الحقيقة الاقتصادية التي تقضي بأنه لا يمكن للسياسة النقدية وحدها تحقيق الاستقرار المطلوب لسعر صرف العملة المحلية لان ذلك سينتج عنه استنزاف احتياطات البنك المركزي من العملات الصعبة، حيث يعود ذلك الى المبدأ الاقتصادي البسيط المتمثل بتفاعل قوى العرض و الطلب على العملة المحلية فالسياسات الاقتصادية وبالخصوص المالية يجب أن تتوجه بشكل متناسق مع السياسة النقدية.

وهذا يقتضي معالجة العجز في الميزانية العامة للدولة لأن استمرار العجز يدفع الحكومة الى تغطيته عن طريق زيادة الكتلة النقدية (الإصدار النقدي) في شكل قروض، وهذا يعني زيادة في العرض النقدي ما يقابله زيادة ماثلة في الناتج الحقيقي فيستفحل التضخم تبعا لذلك مما يؤدي الى تدهور القوة الشرائية للنقود وهذا ما يتطلب معالجة العجز في الميزانية العامة من خلال¹:

2-1- تخفيض النفقات العامة : يعتبر التوجه نحو تخفيض النفقات العامة خطوة رئيسية لتصحيح العجز في الميزانية العامة في الجزائر بسبب ما وصلت إليه من مستويات كبيرة جدا دفعت الى كبر حجم الدولة في النشاط الاقتصادي ، ومن ثم فانه يتوجب في إطار العمل على:

- الحد من الإنفاق على الدعم والتحويلات.

- الحد من التوظيف والزيادة في الأجور غير مرتبطين بالإنتاجية.

- ترشيد الإنفاق العام.

¹كريم بودخدخ ، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001/2014، أطروحة دكتوراه ، علوم التسيير نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3، 2014/2015، ص294.

2-2-رفع الإيرادات العامة خارج قطاع المحروقات: تتشكل الإيرادات العامة خارج قطاع المحروقات في الجزائر من الإيرادات الضريبية بشكل شبه كامل إلا أن هذه الإيرادات تعتبر منخفضة، وهو ما يبرز التحديات التي تواجهها الدولة في سبيل رفع إيراداتها خارج قطاع المحروقات و مساهمتها في رفع قيمة إيرادات الميزانية العامة .

3-الحد من انتشار الأسواق الموازية: من وجهة نظرنا فإن السلطات الجزائرية من خلال التدابير و الإجراءات التي اتخذتها لم تهتم بمعالجة أصل المرض الذي هو الرقابة الشديدة المفروضة على الصرف وتقييد التدفقات المالية للمقيمين الى الخارج على الرغم من عدم وجود مبررات تدعو لذلك نظرا للوضع الاقتصادي الكلي المقبول لذلك فالحل الأنسب لمعالجة مشكل الأسواق الموازية يقضي التخفيف التدريجي للرقابة على الصرف وليس إزالتها بالكامل¹.

ثانيا: الإصلاحات على المدى المتوسط والطويل:

أما فيما يخص الإصلاحات التي يجب على الدولة القيام بها على المدى الطويل والتي تنصب جلها حول الإصلاحات للنهوض بالتنمية الاقتصادية ومنه بالاقتصاد الوطني مما يساعد على استعادة القيمة الحقيقية للدينار الجزائري من بين أهم هذه الإصلاحات نذكر ما يلي:

1-تطوير الجهاز الإنتاجي:

من أجل الوصول الى جهاز إنتاجي حقيقي محلي متطور يتمتع بالمرونة والكفاءة والإنتاجية من الضروري العمل على أن يولى لسوق السلع والخدمات أهمية كبيرة من حيث القيام بإصلاحات عملية تعزز من مرونته وحرية والمنافسة بين متعامليه ومن بين هذه الإصلاحات التي يجب على الحكومة القيام بها من أجل النهوض بالجهاز الإنتاجي وتحسين كفاءته² .

1-1-الحد من اللوائح التنظيمية: إن هذه اللوائح تقف عائقا أمام تعزيز الاقتصاد إذ تبرز بمثابة قيود أمام المتعاملين ومنه فالحد منها يمكن ذوي المهبة والأفكار المتطورة من تأسيس مؤسسات.

¹عبد الحميد مرغيث، أسواق الصرف الموازية، أسبابها وعلاجها، ص 9.

²كريم بودخدخ، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب وتطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-

2014، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2014/2015، ص 257.

1-2- دعم الابتكار: وهو ما يعرف في العصر الحديث باقتصاد المعرفة أين تحولا فيه الأفكار والمعرفة الجديدة الى

المورد الرئيسي للعملية الإنتاجية وتوجه الى دعم الابتكار في الجزائر ولا يكون الى من خلال العمل على :

• تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

• تطوير الدعم المالي من طرف الدولة لتشجيع الابتكار.

• تعزيز التعاون بين المؤسسات والجامعات وتسويق البحوث.

1-3 تطوير القطاع المالي : إن إصلاح القطاع المالي في الجزائر يعتبر ضرورة قصوى ومستعجلة في إطار رسم

الخيار المستقبلي للسياسة الاقتصادية بالجزائر يدعم من فرص النمو على المدى الطويل ويكون مرتكزا بالأساس

على :

• زيادة عدد الفروع البنكية والمؤسسات المالية في الاقتصاد الوطني.

• تعزيز حكومة القطاع المصرفي.

• تفعيل دور سوق الأوراق المالية في الاقتصاد الوطني .

1-4 تطوير الهياكل القاعدية ومشروعات البنية التحتية : وذلك من خلال التركيز على وفرة ونوعية خدمات

البنية التحتية ومحاوله إشراك القطاع الخاص في إقامتها وتسييرها هذا فضلا عن تطوير وتفعيل الإطار التشريعي

والتنظيمي لخدمة البنية التحتية ونوعيتها ، لما للدور المهم التي تؤديه هذه المنشآت في تحسين المناخ الاستثماري

وزيادة القدرة التنافسية.

2- تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني :

يعد بناء وتنمية القدرة التنافسية منطلقا أساسيا لمواجهة تحديات نظام العالمي الأمر الذي يتطلب جهود جادة

للقيام بتعديلات وتغييرات جوهرية في منظومة متكاملة من العوامل ، ولهذا يجب على الدولة أن تفكر في

السياسات والاستراتيجيات الجديدة بهدف الرفع من قدرتها التنافسية من خلال العمل على¹.

¹أموم لامياء، ربحان الشريف، دور مناخ الاستثمار في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باجي مختار عنابة، العدد 82، افريل 2013، ص 49.

2-1-تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المحلية وانجذاب الاستثمارات الأجنبية :

وضع إطار تشريعي ملائم يساعد على تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية يكون متسم بالشمولية والمرونة والوضوح في منح الإعفاءات والتسهيلات ضمن ضوابط تنمية واستثمارية واضحة و محددة وتبسيط إجراءات الترخيص والتسجيل للمشاريع الاستثمارية الجديدة ووضع الإطار المؤسسي اللازم للإشراف على القضايا كافة المتعلقة بالاستثمارات وإدارتها وبالتالي توجيه مشروعات هذا الاستثمار الى مجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد .

2-2-إصلاح القطاع العام وتسريع عملية الخصخصة: ذلك أن تطوير أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية والرفع من كفاءتها وزيادة إنتاجيتها وذلك ضمن إجراءات التصحيح الهيكلي لكل القطاعات كما يجب تنظيم عمليات الخصخصة التي باشرتها الدولة في مختلف الميادين والإسراع في تنفيذها وتعزيز دور القطاع الخاص من خلال قيامه بعمليات الإنتاج والاستثمار والتصدير بحيث ذلك لا يلغي الدور الرقابي والإشرافي والتنظيمي للحكومة.

2-3-تطوير سوق العمل : إن تطوير سوق العمل يعد احد الركائز الأساسية لتحسين وتعزيز القدرة التنافسية، ويكون ذلك من خلال اتخاذ جملة من التدابير ترمي الى تطويره ، بدأ بوضع إطار تشريعي ملائم وإعطاء دور للقطاع الخاص في إعداد السياسات والبرامج المتعلقة بتكوين وتأهيل القوى العاملة الجزائرية فضلا عن التوسع الكمي والنوعي في برامج التأهيل والتدريب المهني وتطوير سياسات التعليم العالي بما يتلاءم مع سوق العمل .

المبحث الثالث: قياس أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي على القوة الشرائية للدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2021)

سنحاول في هذا الجانب التطبيقي معرفة مدى تأثر معدلات التضخم بمحددات جانب الطلب في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)، كما أن المحددات تمثلت في (إجمالي الإنفاق الحكومي (G) العرض النقدي (M2) واردات السلع والخدمات (M) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)) كمتغيرات مستقلة ومدى تأثيرها على معدل التضخم (Tinf) كمتغير تابع، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL الذي طوره من كل Shin (1999) و Pesaran و Pesaran وآخرين تتميز هذه الطريقة بمزايا مقارنة بأساليب التكامل المشترك السابقة مثل طريقة Engle- Granger وطريقة Johansen. تقنية ARDL لا تحتاج أن تكون فيها جميع المتغيرات قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، فيمكن تطبيقها عندما تكون كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو متكاملة من الدرجة صفر أو عندما يكون هناك مزيج من

المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى والدرجة الثانية والمتغير التابع لا يكون من الدرجة صفر، نموذج ARDL أكثر كفاءة نسبيا في حالة العينات الصغيرة أو المحدودة. كما تسمح بالحصول على مقدرات غير متحيزة في نموذج طويل المدى.

المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات المعتمدة في الدراسة

وقد تم الحصول على بيانات محل الدراسة من البنك الدولي. بيانات سنوية خاصة بمعدلات التضخم مصدرها وزارة المالية، وسلسلة زمنية سنوية للإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مصدرها البنك الدولي، وسلسلة زمنية سنوية للعرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مصدرها البنك الدولي وسلسلة زمنية للنمو السنوي للواردات من السلع والخدمات مصدرها البنك الدولي، بالإضافة إلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتي مصدرها أيضا البنك الدولي، كل السلاسل تحتوي على 32 مشاهدة سنوية (من 1990 إلى 2021).

سنتعامل في هذه الدراسة مع المتغيرات الأساسية التالية:

- **معدل التضخم:** اعتمدنا على الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يقيس سعر الشراء للسلع و الخدمات في أوقات متباينة ويتم وضعه عن طريق تقسيم كل سعر وفقا للأهمية الاقتصادية للسلعة، وارتفاعه يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للدينار الجزائري. كمحدد داخلي للقوة الشرائية للدينار الجزائري ونرمز له بالرمز (Tinf) كمتغير تابع؛
- **العرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:** ويرمز لها: (M2)؛
- **معدلات البطالة ونرمز له بالرمز:** (TCHOM)؛
- **الناتج المحلي الإجمالي:** ونرمز له بالرمز: (GDP).
- **سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و نرمز له بالرمز:** (TCH)؛

المطلب الثاني: المنهجية القياسية المستخدمة

قبل البدء في تقدير نموذج ARDL وتحليل نتائجه، يتضمن هذا النموذج في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، وتتلخص المنهجية القياسية المستخدمة في إتباع الخطوات التالية:

أولاً: اختبار جذر الوحدة (استقرارية السلاسل الزمنية)

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية وذلك بغرض التأكد من استقرارية بيانات السلاسل، سيتم اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي-فولر ADF، يمكن تلخيص هذه النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم(01): نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي-فولر ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
	At Level					
With Constant	t-Statistic	TINF -1.6260	M2 -0.5832	GDP -2.2271	TCH -0.6294	TCHOM -0.5639
	Prob.	0.4577	0.8604	0.2014	0.8498	0.8647
With Constant & Trend	t-Statistic	n0 -1.7527	n0 -3.8351	n0 -3.8003	n0 -3.4378	n0 -2.0595
	Prob.	0.7029	0.0279	0.0301	0.0689	0.5471
Without Constant & Trend	t-Statistic	n0 -1.4338	n0 0.5079	n0 -1.1847	n0 3.3497	n0 -0.8291
	Prob.	0.1385	0.8197	0.2104	0.9995	0.3486
At First Difference						
With Constant	t-Statistic	d(TINF) -5.5481	d(M2) -6.0521	d(GDP) -8.9259	d(TCH) -3.8920	d(TCHOM) -3.9043
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0000	0.0058	0.0056
With Constant & Trend	t-Statistic	*** -5.5978	*** -5.9708	*** -9.0579	*** -3.7997	*** -3.8524
	Prob.	0.0004	0.0002	0.0000	0.0306	0.0273
Without Constant & Trend	t-Statistic	*** -5.5537	*** -5.9071	*** -9.1192	*** -2.9801	*** -3.9124
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0042	0.0003

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out- Put of Program Has Developed By:

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات Eviews11.

بعد إجراء اختبار لسلاسل في المستوى والفرق الأول لاحظنا أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة 1% و 5% وبالتالي نرفض فرض عدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي المتغيرات محل الدراسة مستقرة في الفرق الأول وفي المستوى أي متكاملة من الدرجة $I(0)$ و $I(1)$.

ثانيا: تكوين نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج ARDL

بناء على نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (test of bounds). ويعتبر نموذج ARDL الأكثر ملائمة لحجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة والمقدرة ب32مشاهدة، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\begin{aligned} \Delta TINF_t = & c + \beta_1 TINF_{t-1} + \beta_2 M2_{t-1} + \beta_3 GDP_{t-1} + \beta_4 TCH_{t-1} + \beta_5 TCHOM_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^p \alpha_1 TINF_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \alpha_2 \Delta M2_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \alpha_3 \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \alpha_4 \Delta CH_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{q4} \alpha_5 \Delta CHOM_{t-i} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

تكون معلمة المتغير التابع المبطئة لفترة واحدة على يسار المعادلة تمثل β معاملات العلاقة طويلة الأمد، بينما تعبر معاملات الفروق الأولى (α) معاملات الفترة القصيرة، في حين أن c وتشير أخطاء الحد العشوائي والجزء القاطع على التوالي.

ثالثا: اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL

من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني المناسبة، تم استخدام معيار المعلومات (Akaike) وهو المعيار الأكثر شيوعا، حيث تم اختبار فترات الإبطاء الزمني التي تعطي اقل قيمة لهذه المعايير، والجدول التالي يوضح اختبار فترات الإبطاء المثلى (p, q_1, q_2, q_3, q_4) للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

الجدول رقم(2): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

P	q_1	q_2	q_3	q_4	فترات الإبطاء المثلى
1	4	3	4	4	النموذج

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات Eviews 11 (الملحق رقم 1)

يتم اختيار فترات الإبطاء المناسبة بطريقة أوتوماتيكية، حيث يقوم برنامج Eviews11 باختبار بين عدة نماذج للمتغير التابع والمتغير المفسر بفترات إبطاء مختلفة، ويبين لنا أفضل 20 نموذج من حيث ادبي قيمة لمعيار Akaike، والجدول أعلاه يوضح لنا النموذج الأمثل من بين 20 نموذج المعطاة (1,4,3,4,4) ARDL.

ثالثا: اختبار الحدود Bounds Test لنموذج ARDL

يهدف هذا الاختبار إلى رؤية ما إذا كان هناك دليل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم، انه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات الدراسة، ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم(03): نتائج اختبار الحدود Bounds Test

النتيجة	عدد المتغيرات المستقلة	القيمة	الاختبار الإحصائي
وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى أكبر من 01%	4	8.229516	إحصائية F
	الحد الأعلى I(1)	الحد الأدنى I(0)	القيم الجدولية للحدود
	5.06	3.74	عند مستوى 1%
	4.49	3.25	عند مستوى 2.5%
	4.01	2.86	عند مستوى 5%
	3.52	2.45	عند مستوى 10%

المصدر: تم أعداد هذا الجدول بناء على مخرجات Eviews11 (الملحق رقم 2)

إن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود هي 8.229516، وهي أكبر بشكل واضح القيمة الحرجة 01% للحد الأعلى، وفقا لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ومنه اثبت هذا الاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

رابعا: مقدرات معلمات الأجل الطويل

عند تقدير معلمات الأجل الطويل تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (04): مقدرات معلمات الأجل الطويل

الاحتمال	إحصائية T	المعلمات	المتغيرات التفسيرية
0.0082	3.644402	1.148848	M2
0.0517	-2.342030	-1.641121	GDP
0.0043	-4.151386	-0.598556	TCHOM
0.0119	3.370227	1.240491	TCH
0.0620	-2.218896	-40.582151	C

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews11 انظر الملحق (3)

ومن خلال الجدول السابق يتم صياغة معادلة الأجل الطويل كالآتي:

$$TINF=1.148848*M2-1.641121*GDP-0.598556*TCHOM +1.240491*TCH-40.582151$$

Prob:(.) (0.0082) (0.0517) (0.0043) (0.0119) (0.0620)

يتبين من خلال المعادلة أن جميع المتغيرات أخذت إشارات مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية، حيث، تدل الإشارة الموجبة إلى وجود أثر إيجابي للمتغير والمتمثل في المعروض النقدي على معدل التضخم عند مستوى معنوية 10%، أي عند حدوث ارتفاع في المعروض النقدي بمقدار 1% سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بـ 1.14% ومنه تدهور القوة الشرائية للدينار الجزائري، وكذا أثر إيجابي للمتغير سعر الصرف وكذا وجود أثر سلبي للنتائج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة على معدل التضخم ومنه علما لقوة الشرائية للدينار الجزائري عند مستوى معنوية 10%، وهذا ما توضحه الإشارة السالبة.

خامسا: تقدير معاملات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ

عند تقدير معاملات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ نتحصل على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): مقدرات معاملات الأجل القصير ومقدرة تصحيح الخطأ

الاحتمال	إحصائية T	المعاملات	المتغيرات التفسيرية
0.0199	3.000572	0.342419	M2
0.6780	0.433034	0.109923	GDP
0.7017	-0.399053	-0.040291	TCHOM
0.7747	0.297524	0.088310	TCH
0.0143	-3.237874	-0.683798	CointEq(1-)

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات Eviews 11 انظر الملحق (3).

- من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نستنتج أن معدل التضخم في الأجل القصير يتأثر بقيمه السابقة الموجبة والسالبة، كما أظهرت نتائج معامل حد تصحيح الخطأ ذات معنوية عالية ب 0.0143 عند مستوى 5% وبإشارة سالبة (-0.683798)، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، مما يعني أن الانحرافات لمعدل التضخم في الأجل القصير يتم تصحيحها في السنة الموالية للعودة للوضع التوازني في الأجل الطويل.

سادسا: دراسة صلاحية نموذج ARDL

لتحديد صلاحية النموذج لابد من إجراء اختبارات تتيح لنا التأكد من خلو نموذج الدراسة من مشكلة الارتباط التسلسلي، ومشكلة عدم تجانس التباين، وتوزيع الطبيعي للبواقي، وفي حالة التأكد بأن النموذج مقبول، وأن النتائج صحيحة وغير مضللة نقوم باختبار استقرارية النموذج للتأكد ما إن كان هذا الأخير يحتوي على تغيرات هيكلية من خلال إجراء اختبار استقرارية معلمات النموذج.

الاختبارات التشخيصية:

وتمثلت هذه الاختبارات في:

الجدول رقم (06): نتائج فحص بواقي تقدير النموذج

الاختبار التشخيصية للنموذج	
النموذج	نوع الاختبار
3.763879 (0.1524)	LM _(F) Test (P-Value)
1.509406 (0.2392)	Heteroskedasticity _(F) Tes (P-Value)
0.2144 (0.8984)	Normality (JB) test(JB)(P-Value)
Stable	CUSUM
Stable	CUSUMSQ

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات Eviews 11 انظر للملاحق (4، 5، 6)

للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي نعتمد على اختبار LM TEST أما عن مشكل عدم ثبات التباين نعتمد على اختبار Heteroskedasticitytest ARCH، وبالنسبة للنموذج لا بد أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، وهذا نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي $0.1524 < 0.05$ عند اختبار درجة الارتباط 2، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي $0.050.2392 <$ وهذا ما يؤكد فرضية العدم أي وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

ومن خلال الجدول رقم (06) أن اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب Jarque-Bera نلاحظ أن احتمال المرافق لهذه الإحصائية يساوي (0.8984) وهو أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه يتم قبول فرضية العدم H_0 ، القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ولكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل مجموع التراكمي للبواقي المعاوذة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة (CUSUM of Square)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين هما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد. يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Square داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، بمعنى أن منحني الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معياريين ($2SE$) فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 عند مستوى معنوية 5% التي بأن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة.

خلاصة الفصل الثاني

بعد تطرقنا في الفصل الأول للجانب النظري ، خصصنا هذا الفصل للدراسة القياسية، حيث أعطينا نظرة شاملة عن المؤشرات محل الدراسة في الجزائر وكذا القوة الشرائية لعملتها و أسباب انخفاضها، ثم قمنا بإظهار العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والقوة الشرائية للدينار الجزائري ، وإعطاء صورة قياسية لهذه العلاقة باستخدام النماذج الإحصائية.

خاتمة

يعتبر موضوع قيمة العملة وقوتها من المواضيع ذات الأهمية البالغة، باعتبار أنها تؤثر وتتأثر بالصدمات الاقتصادية التي تمس اقتصاد أي دولة كانت متقدمة أو نامية، ونظرا لأهمية هذا الموضوع ومعاونة الجزائر من آثار الصدمات الاقتصادية بشكل ملحوظ حاولنا من خلال هذا البحث إظهار وقياس مدى حساسية القوة الشرائية للدينار الجزائري لبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي وإظهار أيها الأكثر تأثرا على قيمة العملة.

يعتبر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي PIB من أهم المؤشرات الدالة على النمو الاقتصادي وأداء السياسة الاقتصادية الكلية للدولة ما .

كما يعتبر التضخم كمعبر عن القوة الشرائية للدينار داخليا احد أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي المؤثر به، فهو مثله مثل أي ظاهرة اقتصادية، لا يعتبر بالضرورة حالة مرضية إلا بعد أن يتجاوز حدوده ، وبالعكس أيضا لا يعتبر انخفاض معدلات التضخم وثباته على معدلات متدنية حالة صحية بالضرورة، إذ أن قراءة واقع التضخم تكون لاستيضاح ما يشير إليه رهن الظروف المرافقة له، فهو مؤشر تكمن خلفه حقائق قد تكون سلبية و بالتالي فات السيطرة عليه قبل أن يصل مستوى الخطورة مرهون بأسبابه.

البطالة كانت ولا تزال من أكثر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول ككل، على غرار الجزائر فقد مست عددا معتبرا من فئات الشعب الجزائري بمختلف شرائحه.

أما في ما يخص سعر الصرف الحقيقي فهو مقياس للقدرة التنافسية للدينار خارجيا.

لذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة اختبار العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والقوة الشرائية للدينار الجزائري، بالاعتماد على مختلف الدراسات النظرية والتجريبية السابقة التي سمحت لنا بتحديد أهم العوامل التي تؤثر على قيمة الدينار، وهذا حسب ما يتوفر لدينا من معطيات إحصائية واقتصادية.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج منها ما يتعلق بالجانب النظري ومنها ما يتعلق بالجانب التحليلي التطبيقي، والتي يمكن عرضها كالاتي:

• أدت الإصلاحات النقدية الى تحقيق استقرار نقدي على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث قام بنك الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي بالتخلي عن نظام الصرف الثابت والتحول الى نظام الصرف المرن، مع استهداف سعر الصرف الحقيقي الفعلي باعتباره أداة لحماية القدرة التنافسية على حساب سعر الصرف الاسمي وبالتالي شهدت القيمة الخارجية للدينار تراجع مقابل العملات الأخرى، أما بالنسبة للتضخم فقد اتجهت الحكومة الى التحرير التدريجي للأسعار مع تخفيض الطلب الكلي وإتباع سياسة نقدية تقييدية للتحكم في التضخم.

• عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الذي لم يسمح بزيادة الصادرات وتنافسيتها أو حتى كبح الواردات بتطوير القطاعات الموجهة لتعويض منتجاتها، باعتبار أن صادرات الجزائر ممتلئة بالمحروقات فقط مقومة بالدولار، كما أن التبعية المفرطة في الواردات تزيد من تبعية المجتمع والاقتصاد الوطني لتقلبات أسعارها في السوق العالمي وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على قيمة العملة وعلى مستويات التضخم.

• على الرغم من عودة الاستقرار للاقتصاد الكلي بعد تطبيق التعديل الهيكلي المفروض من قبل صندوق النقد الدولي وما صاحبه من فترة انتعاش اقتصادي في ظل التصريح بإتباع نظام التعويم الموجه، غير أنه فعليا لم تلتزم السلطات بقاعدة التعويم التي تفرض أن تكون وتيرة التغيرات في احتياطات الصرف الضعيفة، حيث أثبتت الدراسة أن الجزائر لم تستطع تجاوز هاجس الخوف من التعويم ، وأنها لا تزال تعيش تحت نظام صرف اقرب للثابت منه للعائم تتحكم في وضعيته السلطات النقدية، لذلك لم يكن نظام الصرف طرفا فاعلا في تحقيق التنمية الاقتصادية سواء في عدم قدرته على تعزيز التنافسية خارج المحروقات، أو بتحفيز الطلب الداخلي بتحسين القدرة الشرائية من خلال زيادة معدل النمو.

• سعر الصرف بالنسبة للجزائر له تأثير عند شراء المنتجات المستوردة سواء داخل السوق الوطنية أو خارجها، إما عند البيع (عند التصدير) فليس له تأثير ملموس، إذ أنه كلما كان سعر صرف الدينار مرتفع كلما كانت القوة الشرائية للمنتجات المستوردة جيدة والعكس عندما يكون سعر الصرف منخفض.

• يعتبر التضخم من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وبالتالي تعتبر معدلاته المرتفعة مؤشرات على عدم استقرار السياسة الاقتصادية الكلية ، وكلاهما يساهم في انخفاض وتدهور القوة الشرائية للدينار الجزائري.

- بالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر من أهم العوامل الأساسية المتوقعة ضمن مناخ القوة الشرائية إلا إن البيانات الإحصائية أثبتت أن قيمة القوة الشرائية للدينار الجزائري ضعيفة، ومنه هذا الأخير لم يرقى لمستواه المطلوب.
- للقوة الشرائية علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار، يؤدي ارتفاع الأسعار الى انخفاض قيمة العملة الأمر الذي يساهم انخفاض القوة الشرائية للدينار الجزائري.
- يؤدي التقلب المستمر في أسعار صرف العملات الى التغيير في قوتها الشرائية.

توصيات الدراسة:

على ضوء النتائج السابقة يمكن ذكر التوصيات التالية :

- إجراء إصلاحات عميقة تسمح بالخروج من الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري ، من خلال العمل على تحسين كل من الناتج المحلي الإجمالي و سعر الصرف و اتخاذ الإجراءات الممكنة لخفض حدة البطالة والتضخم.
- يجب تنويع المصادر للحصول على العملة الصعبة والتحكم في الواردات وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.
- استغلال كل الموارد المادية والبشرية المتاحة لتنويع الاقتصاد الوطني.
- تبني سياسات مالية ونقدية تتماشى والواقع الاقتصادي الجزائري وكذا ظروف بيئته الداخلية والخارجية وذلك بإيجاد مزيج من أدوات السياسة النقدية والمالية الذي يهدف الى تحقيق الإقلاع الاقتصادي وتنويعه بتحفيز النمو والحد من البطالة هذا من جهة، ومحاربة التضخم والمحافظة على القوة الشرائية من جهة أخرى.
- ضرورة الاهتمام بتطوير الإنتاج المحلي ، للتوجه به نحو التصدير والتقليل من الاستيراد .

آفاق الدراسة:

بعد الانتهاء من الدراسة فإنني أوصي الباحثين الآخرين مستقبلا بإجراء المزيد من البحوث التي تعد امتدادا لهذا الموضوع وأهمها:

- الإصلاحات السياسية الاقتصادية ودورها في تحسين قيمة الملة الوطنية

- مدى استجابة القوة الشرائية للدينار الجزائري لبرامج الإصلاحات.
- إشكالية انخفاض القوة الشرائية للدينار الجزائري ، مسبباتها وأثارها على الاقتصاد



قائمة المراجع
و المصادر

❖ المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- علي عبد الوهاب نجما، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار الدولية للكتاب، الإسكندرية، 2004.
- 2- الحكيم كراجة، و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2001.
- 3- احمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 4- إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيق، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2006.
- 5- صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. 2000.
- 6- هشام الزغبى، حسن أبو الزيد، الاقتصاد الكلي أسس و مبادئ، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة، عام، 2000.
- 7- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- 8- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
- 9- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
- 10- نزار سعد الدين العيسي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
- 11- محمد احمد الافندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012.
- 12- عبد الرزاق الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني ، دار اليازور للنشر و التوزيع، عمان-الأردن , 2016.
- 13- احمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1993.
- 14- بشير مصطفى، نهاية الربيع الأزمة والحل، جسور للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2015.
- 15- عبد الحميد مرغيث ، أسواق الصرف الموازية، أسبابها وعلاجها.

ثانياً: رسائل وأطروحات جامعية

- 1- طلحة محمد، قياس اثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، 2019/2018.
- 2- كينه عبد الحفيظ، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة دكتوراه ، علوم اقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر، 2021/2020 .
- 3- بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001/2014، أطروحة دكتوراه، علوم تسيير، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.
- 4- مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر ،أطروحة دكتوراه الدولة ,جامعة الجزائر , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , 2000.
- 5- يجيات مليكة، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر، رسالة دكتوراه، ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2007 – 2006.
- 6- كريم بودخدخ، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001/2014، اطروحة دكتوراه، علوم التسيير نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.
- 7- بوعلام مولاي، سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية من(1990/2003)، مذكرة ماجستير في علم الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2005.
- 8- عبد الحكيم سعيد، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، دراسة اقتصاد قياسية للنمو حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2001.
- 9- فجاج كلثوم، الفساد السياسي و اثره على التنمية المحلية في الجزائر 2014-2019، مذكرة ماستر، تخصص تنظيمات سياسية و ادارية، جامعة احمد دراية ادرار، 2020/2019.
- 10- زغدة سعاد، اثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000/2015، مذكرة ماستر، علوم التسيير، تخصص ادارة أعمال تجارة دولية، جامعة محمد بوضياف-لمسيلة-، 2017/2016.
- 11- ريدوح تازية، دور الموارد الطبيعية في دفع النمو دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة عبد الحميد ابن باديس-مستغانم-، 2017/2016.
- 12- معط الله امال، اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.

- 13- خير الدين معط الله، سامية بزازي، البرامج التنموية واثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر 2001/2014، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2013.
- 14- احمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- 15- صحراوي بلحارث، سعدودي، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، مذكرة ماستر، جامعة سعد دحلب-البليدة- كلية العلوم الاقتصادية فرع نقود وبنوك، 2008/2009.
- 16- بن عريبة بوعلام، التضخم في التربة الاقتصادية حالة اقتصاد الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2009
- 17- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية. 2006.
- 18- مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة : مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي. 2002.
- 19- بن فايزة نوال، دور مؤسسات سوق العمل في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية علوم التسيير، 2008/2009.
- 20- سليم عقون، قياس اثر المتغيرات على معدل البطالة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة سطيف، 2009.
- 21- العمري سيليا، اثر تقلبات سعر الصرف في التضخم والميزان التجاري حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980/2018، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2019/2020.
- 22- بن داهر الويزة، مخالفة جوهر، سيرورة سعر الصرف الفعلي الحقيقي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2020، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، 2021/2022.
- 23- قندوز هشام، العلاقة بين سعر الصرف الرسمية و سعر الصرف الموازي على المدى الطويل حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد قياسي مالي و بنكي، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2016.

24- بوسنة اسيا، اليات تصحيح اختلال في قيمة الدينار الجزائري دراسة تحليلية من 2000 الى 2016 ، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل، 2018/2017

ثالثا: مجلات علمية

- 1- رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها، مجلة الارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 2018.
- 2- نادية عقون ، دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف الرسمي على القوة الشرائية للعملة -حالة الجزائر في الفترة (1970-2019)، مجلة الاقتصاد الصناعي ، العدد :02, 2021.
- 3- دحماني محمد ايدريوش، وآخرون، النمو الاقتصادي واتجاه الانفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التحريية لقانون فاجنر مجلة الاقتصاد و المناجنت، العدد 11، 2016.
- 4- باهي موسى، رواينية كمال، التوزيع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016، الجزائر.
- 5- صالح تومي، مليكة يحيات، مشكلة البطالة في الجزائر: دراسة استطلاعية عن إبعادها واسبابها، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 14، جامعة الجزائر، 2006.
- 6- رحيمي عيسى، وآخرون، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 00، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 2018.
- 7- بورنان إبراهيم، بورنان مصطفى، الآليات الحديثة المتبعة من طرف الحكومة للقضاء على البطالة في الجزائر في ظل العولمة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 06، المجلد 01، جامعة الوادي 2013.
- 8- خدير أسامة، المرافقة المفاوضية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتقليص من البطالة دراسة حالة الجزائر، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة معسكر، 2018.
- 9- سميرة العابد، زهير عياد، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة باتنة، 2012.

- 10- علي جبار، مساهمة برامج التشغيل المتخذة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 26، المجلد 02، جامعة زياد ابن عاشور الخلفة.2015.
- 11- بوجمعة بلال، تقييم سياسة الانعاش الاقتصادي (2014/2001) في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد01، جامعة ادرار، 2014.
- 12- حللمي حكيم، ربوع النفط بين لعنة موارد الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية-قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر، مجلة ملف للبحوث والدراسات، العدد 5، جوان 2017 .
- 13- فاطمة الزهراء خبازي، اشكالية عدم الاستقرار في سعر الصرف ودور السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد15، المجلد 02 ، 2016.
- 14- هوام لامياء ، ريجان الشريف، دور مناخ الاستثمار في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باجي مختار عنابة، العدد 82، افريل 2013.
- 15- ناجي بن حسبن، محمد الهادي مباركي، عبد الحلیم عيساوي، البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية، مخبر المغرب الكبير، الاقتصاد والمجتمع، المجلد 01، العدد، 01، 2002.

رابعاً: مقالات على الانترنت

- 1- حمد طارق، أسباب البطالة، متاح على الرابط الالكتروني التالي: <http://mawdoo3.com>
- 2- سعر الصرف الجزائر متاح على الموقع الالكتروني التالي: <http://www.ennaharonline.com>
- 3- نور الدين جوادي، طبع الدينار آلية فعالة وليس لها بالضرورة آثار سلبية على الاقتصاد أو على القدرة الشرائية للمواطن، جريدة التحرير، 20 سبتمبر 2017 .

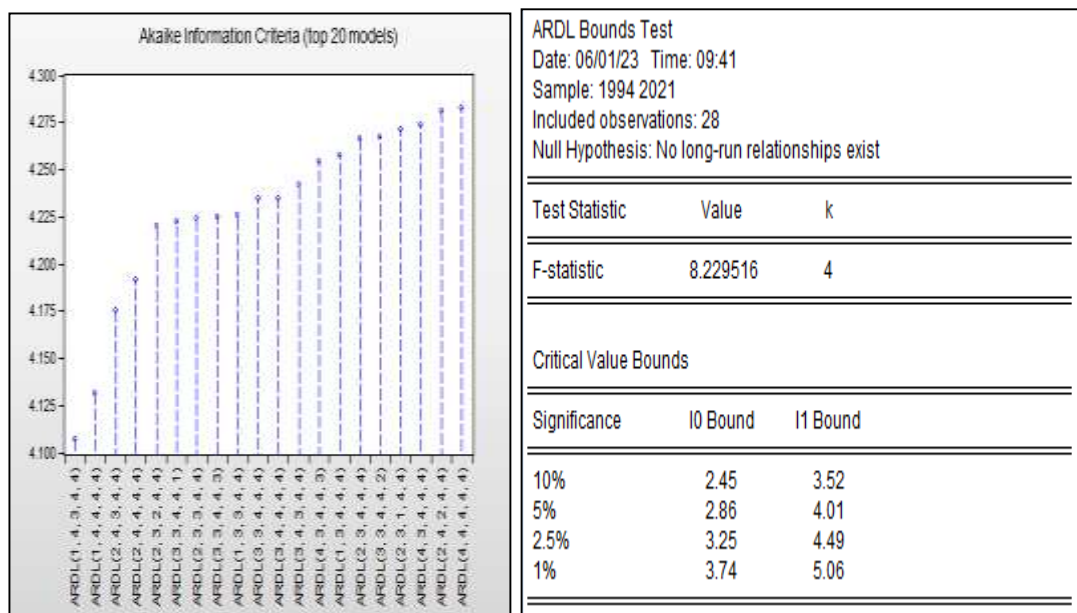
❖ مراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Mourad Benachenchou, inflation marginalisation, dar Echarifa, 2008
- 2- Hamid Bali, inflation et développement en algérien OPU, Bena Kmeur, 1993

قائمة الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (2): اختبار الحدود للنموذج الملحق رقم (1): اختيار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج



الملحق رقم (3): نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: TINF
Selected Model: ARDL(1, 4, 3, 4, 4)
Date: 06/01/23 Time: 09:43
Sample: 1990 2021
Included observations: 28

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M2)	0.342419	0.114118	3.000572	0.0199
D(M2(-1))	-0.335040	0.104755	-3.198317	0.0151
D(M2(-2))	-0.282064	0.126295	-2.233366	0.0607
D(M2(-3))	0.107366	0.088654	1.211064	0.2652
D(GDP)	0.109923	0.253844	0.433034	0.6780
D(GDP(-1))	0.407976	0.511974	0.796868	0.4517
D(GDP(-2))	-0.527592	0.328099	-1.608027	0.1519
D(TCH)	-0.040291	0.100957	-0.399053	0.7017
D(TCH(-1))	0.107938	0.146186	0.738359	0.4843
D(TCH(-2))	-0.021086	0.138826	-0.151891	0.8836
D(TCH(-3))	0.226671	0.106483	2.128699	0.0708
D(TCHOM)	0.088310	0.296817	0.297524	0.7747
D(TCHOM(-1))	0.614363	0.484001	1.269343	0.2449
D(TCHOM(-2))	0.213024	0.401192	0.530977	0.6119
D(TCHOM(-3))	-0.907077	0.327619	-2.768695	0.0277
CointEq(-1)	-0.683798	0.211187	-3.237874	0.0143

Cointeq = TINF - (1.1488*M2 -1.6411*GDP -0.5986*TCH + 1.2405*TCHOM -40.5822)

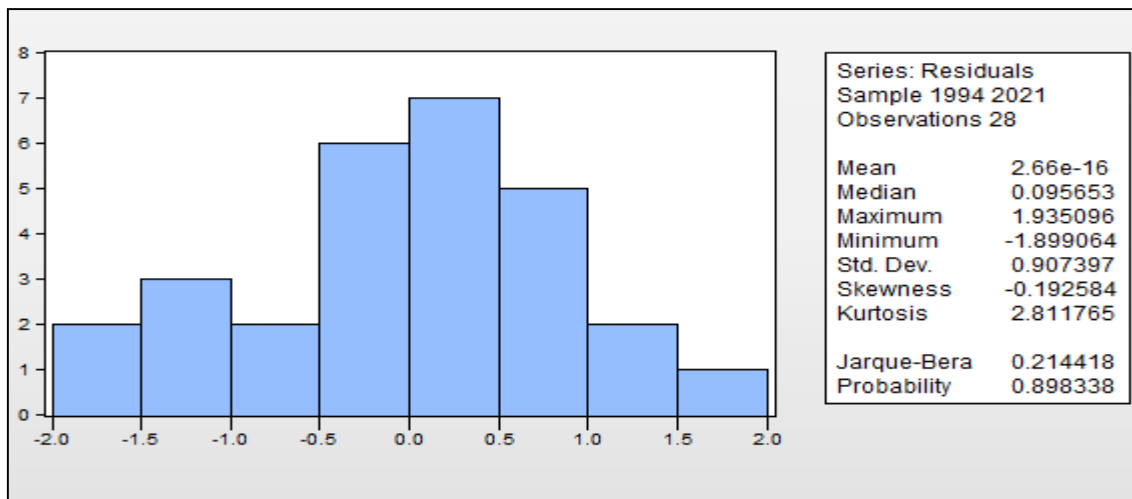
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	1.148848	0.315236	3.644402	0.0082
GDP	-1.641121	0.700726	-2.342030	0.0517
TCH	-0.598556	0.144182	-4.151386	0.0043
TCHOM	1.240491	0.358074	3.370227	0.0119
C	-40.582151	18.289340	-2.218896	0.0620

ملحق رقم (5): نتائج اختبار الارتباط الخطي النموذج ملحق رقم (4): نتائج اختبار عدم ثبات التباين النموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	1.509406	Prob. F(4,19)	0.2392	
Obs*R-squared	5.787410	Prob. Chi-Square(4)	0.2156	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 06/01/23 Time: 09:47				
Sample (adjusted): 1998 2021				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.698856	0.359631	1.943260	0.0669
RESID^2(-1)	0.495678	0.225656	2.196608	0.0407
RESID^2(-2)	-0.205977	0.253784	-0.811624	0.4271
RESID^2(-3)	-0.158109	0.257298	-0.614496	0.5462
RESID^2(-4)	0.127021	0.263460	0.482128	0.6352
R-squared	0.241142	Mean dependent var	0.918713	
Adjusted R-squared	0.081383	S.D. dependent var	1.129814	
S.E. of regression	1.082865	Akaike info criterion	3.180149	
Sum squared resid	22.27933	Schwarz criterion	3.425577	
Log likelihood	-33.16179	Hannan-Quinn criter.	3.245261	
F-statistic	1.509406	Durbin-Watson stat	2.070831	
Prob(F-statistic)	0.239239			

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test				
F-statistic	3.763879	Prob. F(4,3)	0.1524	
Obs*R-squared	23.34768	Prob. Chi-Square(4)	0.0001	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 06/01/23 Time: 09:46				
Sample: 1994 2021				
Included observations: 28				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TINF(-1)	0.461813	0.218891	2.109788	0.1254
M2	0.064083	0.095496	0.671049	0.5502
M2(-1)	-0.027556	0.086823	-0.317378	0.7718
M2(-2)	0.054795	0.088232	0.621027	0.5786
M2(-3)	-0.167203	0.116457	-1.435749	0.2466
M2(-4)	-0.203689	0.077273	-2.635967	0.0779
GDP	-0.375384	0.190605	-1.969436	0.1435
GDP(-1)	-0.612163	0.245171	-2.496888	0.0879
GDP(-2)	0.402876	0.442779	0.909881	0.4300
GDP(-3)	0.161192	0.278712	0.578345	0.6036
TCH	0.004495	0.086360	0.052051	0.9618
TCH(-1)	0.063025	0.155118	0.406306	0.7118
TCH(-2)	0.007781	0.157497	0.049401	0.9637
TCH(-3)	0.068514	0.116175	0.589749	0.5968
TCH(-4)	-0.071254	0.077112	-0.924036	0.4236
TCHOM	-0.439886	0.217745	-2.020187	0.1366
TCHOM(-1)	0.034070	0.264359	0.128877	0.9056
TCHOM(-2)	-0.410433	0.367950	-1.115457	0.3460
TCHOM(-3)	0.291508	0.285913	1.019570	0.3830
TCHOM(-4)	0.133953	0.231479	0.578680	0.6034
C	14.72966	7.803807	1.887497	0.1555
RESID(-1)	-1.881842	0.500356	-3.761009	0.0329
RESID(-2)	-1.489277	0.565277	-2.634595	0.0780
RESID(-3)	-0.872451	0.518916	-1.681296	0.1913
RESID(-4)	-0.621391	0.694340	-0.894938	0.4368

الملحق رقم (6): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



الملحق رقم (07): متغيرات الدراسة

	TINF	M2	GDP	TCH	TCHOM
1990	16.7	61.8	0.8	8.95	19.7
1991	25.9	49.1	-1.2	18.47	20.6
1992	31.7	51.9	1.8	21.82	24.4
1993	20.5	50.1	-2.1	23.34	26.2
1994	29	45.3	-0.9	35.05	27.7
1995	29.8	37.2	3.8	47.66	31.8
1996	19.7	33	4.1	54.74	28.5
1997	5.7	36.1	1.1	57.5	25.4
1998	5	42.4	5.1	58.73	26.6
1999	2.8	42.2	3.2	66.57	28.3
2000	0.34	37.8	3.8	75.26	29.8
2001	4.2	56.8	3	77.21	27.3
2002	1.4	62.7	5.6	79.68	25.9
2003	2.6	62.8	7.2	77.39	23.7
2004	3.6	59.3	4.3	72.06	17.6
2005	1.6	53.8	5.9	73.27	15.3
2006	2.5	57.3	1.7	72.64	12.3
2007	4.5	64.1	3.4	69.29	13.8
2008	4.86	63	2.4	64.59	11.3
2009	5.73	73.2	1.6	72.64	10.2
2010	3.91	69.1	3.6	74.83	10
2011	4.52	68.1	2.9	72.93	10
2012	8.58	68	3.4	77.53	11
2013	3.3	71.7	2.8	79.36	9.8
2014	2.9	79.7	3.8	80.57	10.2
2015	4.7	82	3.7	100.69	11.2
2016	6.39	78.9	3.2	109.44	10.2
2017	5.6	79.3	1.3	110.97	10.3
2018	4.53	81.6	1.2	116.59	10.4
2019	2.7	80.5	1	119.35	10.5
2020	2.4	96.5	-5.1	126.77	12.2
2021	7.2	87.5	3.5	135.1	11.7